الصرف العربي

أحكام ومعان

كتاب منهجي يجمع بين الأحكام الصرفية ومعاني الأبنية

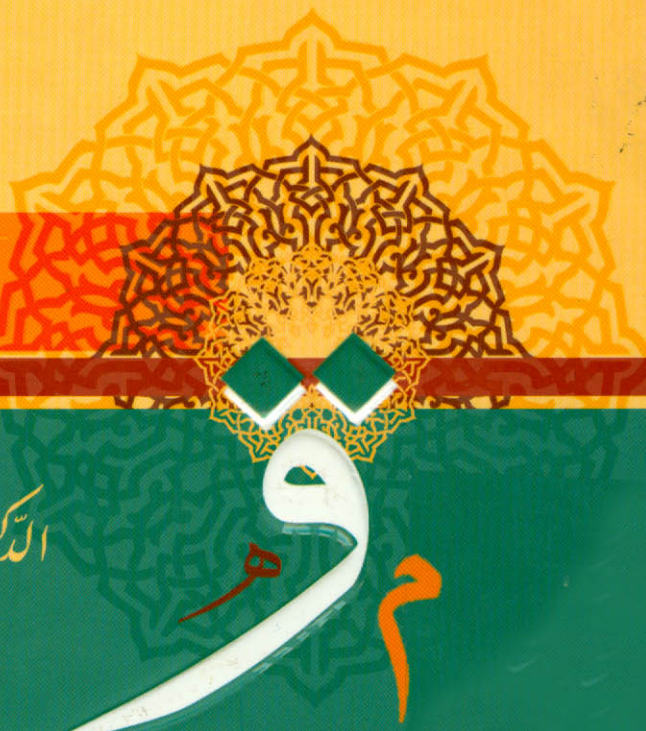

الدكتور محمد فاضل السامرائي

دار ابن كثير

الصرف العربي

أحكام ومعانٍ

كتاب منهجي يجمع بين الأحكام الصرفية ومعاني الأبنية

تأليف

الدكتور محمد فاضل السامرائي

جامعة الشارقة

دار ابن كثير

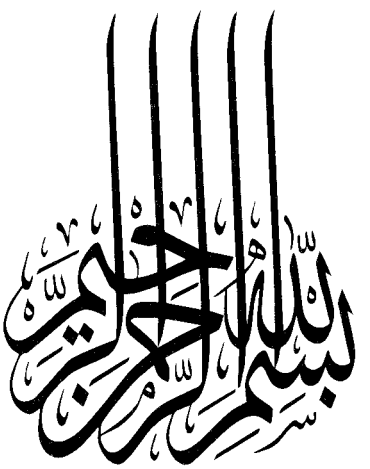
بسم الله الرحمن الرحيم

● الموضوع: لغة عربية
العنوان: الصرف العربي أحكام ومعان
تأليف: الدكتور محمد فاضل السامرائي

الطبعة الأولى

1434 هـ - 2013 م

ISBN 978-614-415-060-3

© حقوق الطبع محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من المؤلف.

ISBN 978-614-415-060-3

9 786144 150603

● الطباعة: مطبعة IPEX - بيروت / التحليد: شركة فؤاد البعينو للتحليد - بيروت

● الورق: أبيض / الطباعة: لونان / التحليد: كرتونيه

● القياس: 17×24 / عدد الصفحات: 256 / الوزن: 580 غ

دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - سوريا - ص.ب : 311
حلبوني . جادة ابن سينا . بناء الجابي - صالة المبيعات تلفاكس: 2225877 - 2228450
الإدارة تلفاكس: 2243502 - 2258541
بيروت - لبنان - ص.ب : 113/6318
برج أبي حيدر . خلف دبوس الأصلي . بناء الحديقة - تلفاكس : 817857 01 - جوال : 204459 03
www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com

المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

فهذا كتاب (الصرف العربي أحكام ومعانٍ) جمعت فيه بين الأحكام الصرفية ومعاني الأبنية الصرفية، إذ رأيت أن المكتبة الصرفية لا تزال تفتقر إلى كتاب يجمع بينهما.

فمن المعروف أن كتب الصرف تهتم كل الاهتمام بالأحكام الصرفية، وأما ما يخص معاني الأبنية فلم تعن به عنايتها بالأحكام الصرفية، وهذا ما جعل الدكتور فاضلاً السامرائي يفرد كتابًا فيه وهو (معاني الأبنية في العربية).

ولذا أقول: إني لم أقف على كتاب في الصرف يجمع بين الأحكام والمعاني. ولا يفهم من قولي هذا أن كتب الصرف تخلو من المعاني، بل المقصود أن كتب الصرف اهتمت «بصورة خاصة في شروط الصيغ ومقيسها ومسموعها وقعَّدوا لذلك القواعد، أما مسألة المعنى فإنهم كانوا يمرون بها عرضًا». [معاني الأبنية في العربية]

وأما كتاب (معاني الأبنية في العربية) فإن اهتمامه هو بمعاني الأبنية الصرفية وليس بعرض شروط الصياغة وقواعدها، ولذا فإن هناك من الأبواب الصرفية ما ليس معروضًا في هذا الكتاب كالمجرد

والمزيد والفعل الصحيح والمعتل والإعلال والإبدال والتصغير والمنقوص والمقصور والممدود وغيرها من الأبواب.

ولذا فقد رأيت أن المكتبة الصرفية بها حاجة إلى كتاب يجمع بين الأحكام والمعاني.

وأود أن أشير إلى أن الموضوعات التي ليس فيها ما يتعلق بمعاني الأبنية عرضت أحكامها وشروط صياغتها فحسب، وذلك كالتصغير والنسب والإعلال والإبدال وغيرها من الموضوعات.

وليس لي من جهد في هذا الكتاب سوى الجمع من المصادر النحوية والصرفية القديمة والمعاصرة.

وليس من منهجي في هذا الكتاب الإحالة إلى المصادر التي استقيت منها إلا في حالات قليلة؛ لأن أحكام الصياغة الصرفية وشروطها لا تختلف باختلاف المصادر، ولكن التباين في أسلوب عرضها.

وسأذكر في هذه المقدمة المصادر القديمة والحديثة لأستغني عن إعادة ذكرها في متن الكتاب.

فمن المصادر القديمة:

- **شرح ابن عقيل.**
- **شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري.**

ومن المصادر المعاصرة:

- **جامع الدروس العربية** - الشيخ مصطفى الغلاييني.

ـ شذا العرف في فن الصرف ـ الشيخ أحمد الحملاوي.

ـ التطبيق الصرفي ـ الدكتور عبده الراجحي.

ـ الصرف التعليمي ـ الدكتور محمود سليمان ياقوت.

ـ دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ـ الدكتور عبد الله بن صالح الفوزان.

ـ معاني الأبنية في العربية ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي.

والجدير بالذكر أن جميع ما يتعلق بالمعنى استقيته من كتاب (معاني الأبنية في العربية)، وقد جعلته إما في أثناء عرضي الأحكام، أو على صورة فوائد بعد عرضي الأحكام الصرفية. وقد رمزت إلى الكتاب بالحرف (م).

وقد قمت بشرح معاني أبيات الألفية بصورة موجزة.

أسأل الله تعالى أن يتقبل عملي هذا، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب.

محمد فاضل السامرائي

الصرف في اللغة والاصطلاح

الصرف، ويقال له التصريف. وهو لغةً التغيير. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ [البقرة: ١٦٤، الجاثية: ٥] أي تغييرها، بمعنى أنها تارة تأتي بالرحمة، وتارة تأتي بالعذاب، وتارة تجمع السحاب، وتارة تفرّقه، وتارة تأتي من الجنوب، وتارة تأتي من الشمال... وهكذا.

واصطلاحًا: هو التغيير الذي يتناول صيغة الكلمة وبنيتها لإظهار ما في حروفها من أصالة وزيادة، أو صحة وإعلال أو غير ذلك.

ويختص بالأسماء المتمكنة (أي المعربة) والأفعال المتصرفة. وأما الحروف وشبهها من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة والأسماء الأعجمية فلا تعلّق لعلم التصريف بها.

حرفٌ وشبهه من الصرف بري وما سواهما بتصريف حري

المعنى: إن الحرف وشبهه ـ من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة ـ بريء وخالٍ من التصريف، وما سواهما فهو جدير وحقيق بالتصريف.

ولا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان أقل من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون ثلاثيًّا في الأصل وبعض حروفه قد حذف مثل (يد ودم) في الأسماء، إذ أصلها (يَدَيٌ ودَمَوٌ أو دَمَيٌ)، ومثل (قُل

الحق) و(بعْ بيتك) و(خَفْ ربك) في الأفعال، إذ أصلها (قُولْ) و(بِيعْ) و(خافْ).

ولـيـس أدنـى مـن ثـلاثـيٍّ يـرى قـابـلَ تـصـريـف سـوى مـا غُـيّـرا

المعنى: لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على أقل من ثلاثة أحرف، إلا ما حدث فيه تغيير بالحذف منه.

الميزان الصرفي

١ ـ لما كان أكثر كلمات اللغة العربية ثلاثيًّا جعل علماء الصرف أصول الكلمات ثلاثة أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، فقابلوا أولها بالفاء وسموها (فاء الكلمة)، وثانيها بالعين وسموها (عين الكلمة)، وثالثها باللام وسموها (لام الكلمة). وتضبط أحرف الميزان على حسب ضبط أحرف الموزون. فوزن شَرِبَ: فَعِلَ، وكَرُمَ: فَعُلَ، وقَمَر: فَعَل، ومِلْح: فِعْل، وشَمْس: فَعْل، وقُفْل: فُعْل... وهكذا.

٢ ـ إذا كان المجرد رباعيًّا فإنه يوزن بزيادة لام في آخره، فوزن (دَحْرَجَ): فعْلَلَ، ودِرْهَم: فِعْلَل، وبُلْبُل: فُعْلُل... وهكذا.

٣ ـ إذا كان المجرد خماسيًّا ـ ولا يكون إلا اسمًا ـ فإنه يوزن بزيادة لامين في آخره، فوزن سَفَرْجَل: فَعَلَّل، وجَحْمَرِش: فَعْلَلِل. [الجَحْمَرِش: المرأة العجوز]

وضاعفِ اللام إذا أصلٌ بقي كراء جَعْفَرٍ وقاف فُسْتُقِ

المعنى: إذا بقي بعد الثلاثة حرف أصلي ـ كما في الرباعي والخماسي ـ فضاعف اللام في الميزان، فتقول في وزن جَعْفَر: فَعْلَل، وفي وزن فُسْتُق: فُعْلُل.

٤ ـ إذا كانت الزيادة التي تلحق الكلمة ناتجة من تكرار أحد

حروفها الأصلية فإننا نكرر ما يقابلها في الميزان، فوزن كرَّم وقتَّلَ: فعَّل، وليس فَعْرَل في الفعل الأول، ولا فعتلَ في الثاني. ووزن اغدودنَ: افعوعلَ، ولا يقال فيه: افعودل، ووزن قَمْطَرير: فَعْلَليل، ووزن صَمَحْمَح: فَعَلْعَل. [الصمحمح: الشديد القوي]

وإن يك الزائد ضعف أصلي فاجعل له في الوزن ما للأصل

المعنى: إذا كان الزائد ضعف حرف أصلي فاجعل له في الوزن من أحرف الميزان ما للأصل.

٥ ـ إذا كانت الزيادة ناشئة من وجود حرف أو أكثر من حروف الزيادة المجموعة في عبارة (سألتمونيها)، قابلت الأصول بالأصول، وعبّرت عن الزائد بلفظه. فوزن قائِم: فاعِل، وتقَدَّم: تفَعَّل، واسْتَخْرَجَ: اسْتَفْعَلَ، واجتهدَ: افتعلَ، ونجتمع: نفتعل... وهكذا.

بضمن فعلٍ قابلِ الأصولَ في وزن، وزائدٌ بلفظه اكتُفي

المعنى: قابل أصول الكلمة عند الوزن بما تضمنه لفظ (فعَلَ) من الأحرف الثلاثة ـ وهي الفاء والعين واللام ـ والزائد يعبر عنه بلفظه في الميزان.

٦ ـ إذا كان المكرر في رباعي فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، ولم يكن أحد الأحرف المكررة صالحًا للسقوط، فهذا النوع محكوم على حروفه كلها بالأصالة نحو (سِمْسِم، وزَلْزَل)، فوزنهما (فِعْلِل، وفَعْلَل).

فإذا صلح أحد الحرفين المكررين للسقوط نحو (لَمِلِمْ) أمر من (لَمْلَمَ)، و(كَفْكِفْ) أمر من (كَفْكَفَ)، إذ اللام الثانية والكاف الثانية

صالحان للسقوط، بدليل صحة: لَمَّ وكَفَّ، فهذا النوع موضع خلاف بين النحاة، فمذهب البصريين أنهما مادتان، وليس (كفكفَ) من(كفَّ)، ولا (لملمَ) من (لمَّ)، فلا تكون اللام والكاف زائدتين، وعلى هذا فوزنهما (فعلَلَ). ومذهب الكوفيين أنهما بدلان من حرف مضاعف، والأصل: لمَّمَ وكفَّفَ، ثم أبدل من أحد المضاعفين: لام في لملم، وكاف في كفكفَ، فوزنهما (فَعَّلَ).

واحكم بتأصيل حروف سمسمِ ونحوه، والخلف في كلملِمِ

المعنى: احكم بأن جميع الحروف أصلية في مثل (سمسم) من كل رباعي تكررت فاؤه وعينه، ولا يصلح أحد المكررين للسقوط، والخلاف ثابت فيما إذا كان أحد المكررين صالحًا للسقوط نحو (لَمْلِم).

٧ ـ إذا حصل حذف في الموزون حذف ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قُل: فُل، لحذف عين الكلمة، ووزن هِبة: عِلة، بحذف الواو (فاء الكلمة)، ووزن ارمِ: افعِ، بحذف لام الكلمة، ووزن اسعَ: افعَ، بحذف لام الكلمة أيضًا، ووزن قاضٍ: فاعٍ، ووزن يرمون: يفعون، بحذف اللام فيهما، ووزن قِ: عِ (فعل أمر من وقى)، ووزن عِ: عِ (فعل أمر من وعى).

٨ ـ إذا حصل قلب مكاني في الموزون حصل أيضًا في الميزان.

والقلب المكاني: هو تغيير في ترتيب حروف الكلمة المفردة عن الصيغة المعروفة لها في اللغة بواسطة تقديم بعض الحروف وتأخير بعضها الآخر.

ويعرف القلب بأمور أربعة:

الأول: الاشتقاق (أي الرجوع إلى الكلمات التي اشتقت من مادة الكلمة نفسها)، مثل (ناء) بمعنى بَعُد، فإن المصدر ـ وهو النأي ـ دليل على أن (ناء) مقلوب (نأى)، فيقال: ناء وزنها فَلَعَ.

وكما في (جاه) بمعنى المنزلة والقدْر، فإن ورود (وَجْه ووِجْهة ووجاهة) دليل على أن (جاه) مقلوب (وجه)، فيقال: (جاه) على وزن (عَفْل).

وكما في (قِسِيٍّ) فإن ورود مفرده (وهو قوس) دليل على أنه مقلوب (قُوُوس)، فقدمت اللام في موضع العين فصارت (قُسُوْو) على وزن (فُلوع)، فقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها طرفًا فصارت (قُسُوي)، وقلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون فصارت (قُسُيي)، وأدغمت الياء في الياء فصارت (قُسُيّ)، وكسرت السين لمناسبة الياء فصارت (قُسِيّ)، وكسرت القاف لعسر الانتقال من ضم إلى كسر فصارت (قِسِيّ)، فهي على وزن (فُلُوع).

وأما (حادي) فإن ورود (وَحْدة) دليل على أنه مقلوب (واحد): الذي وزنه فاعِل، وعلى هذا فوزن حادي: عالِف.

***

الثاني: أنه يعرف بأصله نحو الفعل (أَيِسَ)، فإنه مقلوب عن الفعل (يَئِسَ)، وإذا كان الوزن الصرفي للفعل (يَئِسَ) هو (فَعِل) فإن الوزن الصرفي للفعل (أَيِسَ) هو (عَفِلَ).

ويمكن الاستدلال على القلب في الفعل (أَيِسَ) عن طريق النظر في المصدر وهو اليَأْس، فالياء قبل الهمزة.

❊ ❊ ❊

الثالث: أن يترتب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف، وذلك في كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام نحو (جاء، وشاء) فإن اسم الفاعل منه على وزن فاعل. والقاعدة: أنه متى أعل الفعل بقلب عينه ألفًا، أعلّ اسم الفاعل منه بقلب عينه همزة.

فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين، لزم أن ننطق باسم الفاعل من جاء: جائئ بهمزتين، واجتماع الهمزتين في نهاية الكلمة ثقيل في العربية، ولذا لزم القول بتقديم اللام على العين قبل أن تقلب همزة فتقول: جائي بوزن فالع، ثم يعلّ إعلال قاضٍ، فيقال جاءٍ بوزن فالٍ. بمعنى أننا نحذف الياء كما نفعل في كل اسم منقوص.

❊ ❊ ❊

الرابع: أن يترتب على عدم القلب منع الصرف بدون مقتضٍ: مثال ذلك كلمة (أشياء) إذ وردت هذه الكلمة ممنوعة من الصرف في العربية، قال تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

وهناك كلمة أخرى تشبهها في البنية الصرفية لكنها وردت مصروفة وهي كلمة (أسماء)، قال تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ﴾ [النجم: ٢٣].

فما سبب منع كلمة (أشياء) من الصرف؟

قالوا: إن وزن (أسماء) هو (أفعال) ولذا صرفت، أما (أشياء) فلها وزن آخر يمكن توضيحه على النحو الآتي:

قالوا: إن كلمة (شيء) جمعها هو (شيئاء)، و(شيئاء) وزنها (فَعْلاء)، وكلمة (شيئاء) في آخرها همزتان بينهما ألف، والألف مانع غير حصين، ووجود همزتين في آخر الكلمة ثقيل، ولذا قدمت الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة في موضع الفاء، فصار (أشياء) على وزن (لَفْعاء)، فمنعها من الصرف نظرًا إلى الأصل الذي هو فَعْلاء، ولا شك أن فَعْلاء مختوم بألف التأنيث الممدودة، فمنع من الصرف لذلك.

الفعل الصحيح والمعتل

ينقسم الفعل باعتبار قوة أحرفه وضعفها على قسمين: صحيح ومعتل. فالصحيح: هو ما كانت أحرفه الأصلية أحرفًا صحيحة. أي أن أصوله خلت من أحرف العلة وهي الألف والواو والياء نحو (كتب، وجلس).

ثم إن حرف العلة إن سكّن وانفتح ما قبله سمّي حرف لين، نحو (ثَوْب، وسَيْف) فإن جانسه ما قبله من الحركات سمي حرف مد نحو (مال، فول، فيل). وعلى ذلك لا ينفك الألف من كونه حرف علة ومد ولين لسكونه وفتح ما قبله دائمًا، بخلاف الواو والياء.

والفعل الصحيح ينقسم على ثلاثة أقسام: سالم، ومهموز، ومضعف.

فالسالم: هو ما لم يكن أحد أحرفه الأصلية حرف علة ولا همزة ولا مضعّفًا. أو: هو ما سلمت أصوله (وهي الفاء والعين واللام) من أحرف العلة والهمزة والتضعيف نحو كتب، وذهب، وعلم، وخرج.

والمهموز: هو ما كان أحد أحرفه الأصلية همزة. وهو على ثلاثة أقسام:

أ ـ مهموز الفاء نحو أخذ، وأكل.

ب ـ مهموز العين نحو سأل، ودأب.

ج - مهموز اللام نحو قرأ وبدأ.

والمضعّف: هو ما كان أحد أحرفه الأصلية مكررًا لغير زيادة. وهو قسمان: مضعّف ثلاثي ومضعّف رباعي.

فالمضعّف الثلاثي: هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد نحو هدّ وفرّ وهزّ.

والمضعّف الرباعي: هو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر نحو (زلزل، ودمدم، وعسعس).

فإن كان المكرر حرفًا زائدًا فلا يكون الفعل مضعّفًا نحو (عظّم، وكسّر، وغلّق).

والفعل المعتل: هو ما كان أحد أحرفه الأصلية حرف علة نحو (وعد، وقال، ورمى) وهو أربعة أقسام: مثال وأجوف وناقص ولفيف.

فالمثال: هو ما كانت فاؤه حرف علة نحو (وعد، وورث) والأغلب أن يكون واوًا، وقد يكون ياءً نحو (يئس، ويبس، ويسر).

وسمي بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه.

والأجوف: هو ما كانت عينه حرف علة نحو (قال، ونام، وباع). و(حَولت، وغَيِد). وسمي بذلك لخلوّ جوفه - أي وسطه - من الحرف الصحيح. ويسمى أيضًا ذا الثلاثة؛ لأنه عند إسناده لتاء الفاعل يصير معها على ثلاثة أحرف كـ (قلتُ، وبعتُ) في (قال، وباع).

والناقص: هو ما كانت لامه حرف علة نحو (رضي، وسعى). وسمي بذلك لنقصانه بحذف آخره في بعض التصاريف كغزَتْ ورمَتْ.

ويسمى أيضًا ذا الأربعة لأنه عند إسناده لتاء الفاعل يصير معها على أربعة أحرف نحو غزوتُ ورميتُ.

واللفيف: هو ما كان فيه حرفان أصليان من أحرف العلة نحو (طوى، ووفى). وهو قسمان: لفيف مقرون، ولفيف مفروق.

فاللفيف المقرون: هو ما كان عينه ولامه حرفي علة، أو: هو ما كان حرفا العلة فيه مجتمعَين نحو (طوى، ونوى، ولوى). وسمي بذلك لاقتران حرفَيْ العلة.

واللفيف المفروق: هو ما كان فاؤه ولامه حرفي علة. أو: هو ما كان حرفا العلة فيه مفترقَين نحو (وفى، ووقى، ووعى). وسمي بذلك لكون الحرف الصحيح فارقًا بين حرفَيْ العلة.

ويعرف الصحيح من المعتل في الأفعال المضارعة والمزيدة بالرجوع إلى الماضي المجرد.

ملاحظة:

يذهب بعض النحاة إلى أنه هذه التقاسيم التي جرت في الفعل تجري أيضًا في الاسم: فالسالم مثل: شمس، والمهموز مثل: أمرٌ وبئر ونبَأ، والمضعّف مثل: جَدٌّ، وبُلبُل، والمثال نحو: وجْهٌ ويُمنٌ، والأجوف مثل: شام وسيف وثوب، والناقص مثل: دَلْو وظَبْي ووَحْي، والمقرون مثل: جوّ وحَيّ، والمفروق مثل: وحْي.

الفعل المجرد والمزيد

ينقسم الفعل إلى مجرد ومزيد، فالمجرد: هو ما كانت جميع أحرفه أصلية. والمزيد: هو ما زيد فيه حرف أو أكثر على أحرفه الأصلية.

وأقل المجرد ثلاثة نحو (خرج) وأكثره أربعة نحو (دحرج).

والمزيد قد تكون زيادته حرفًا على فعل ثلاثي الأصول نحو (قاتلَ)، أو حرفين نحو (تقاتلَ)، أو ثلاثة نحو (استغفرَ).

وقد تكون زيادته حرفًا على فعل رباعي الأصول نحو (تبعثرَ)، أو حرفين نحو (اطمأنّ) ولا يتجاوز الفعل بالزيادة ستة أحرف.

ومنتهاه أربع إن جُرّدا وإن يُزَد فيه فما ستًّا عدا

المعنى: منتهى الفعل الرباعي المجرد أربعة أحرف، وإن يزد فيه فلا يتجاوز ستة أحرف.

الفعل المجرد:

ذكرنا أن الفعل المجرد قسمان: ثلاثي ورباعي ولا يتجاوز هذا، فالثلاثي له مع مضارعه ستة أبواب:

الباب الأول: فعَل يفعُل (فتح ضم) مثل: نصَر ينصُر، ويأتي كثيرًا مما يأتي:

١ ـ الصحيح السالم: نحو (حكَم يحكُم، كتَب يكتُب، دخَل يدخُل، خرَج يخرُج).

٢ ـ المهموز الفاء: نحو (أخَذ يأخُذ، أكَل يأكُل).

٣ ـ المضعف المتعدي: نحو (مدّ يمُدّ، فكّ يفُكّ، شقّ يشُقّ).

٤ ـ الأجوف الواوي: نحو (قال يقول، طال يطول).

٥ ـ الناقص الواوي: نحو (غزا يغزو، دنا يدنو، دعا يدعو).

الباب الثاني: فعَل يفعِل (فتح كسر) مثل: ضرَب يضرِب، جلَس يجلِس، صرَف يصرِف، عرَف يعرِف. وهو مقيس فيما يأتي:

١ ـ ما كان مثالاً واويًّا ليست لامه حرفًا حلقيًّا نحو (وعَد يعِد، وصَف يصِف، وجَد يجِد)، فإن كانت لامه حرفًا حلقيًّا فإنه لا يكون من هذا الباب نحو (ودَع يدَع، وقَع يقَع، وضَع يضَع، وسِع يسَع، وطِئَ يطَأ).

٢ ـ ما كان أجوف يائيًّا نحو (سار يسير، طار يطير، مال يميل، باع يبيع).

٣ ـ ما كان ناقصًا يائيًّا نحو (رمى يرمي، جرى يجري).

٤ ـ ما كان لفيفًا مفروقًا أو مقرونًا نحو (وعى يعي، طوى يطوي).

٥ ـ ما كان مضعّفًا لازمًا نحو (رنّ يرِنّ، جدّ يجِدّ، رقّ يرِقّ، فرّ يفِرّ).

الباب الثالث: فعَل يفعَل (فتح فتح) مثل: فتَح يفتَح. ويأتي كثيرًا

مما كانت عينه أو لامه حرفًا حلقيًّا نحو (ذهَب يذهَب، سأَل يسأَل، فتَح يفتَح، وضَع يضَع، قرَأ يقرَأ).

وخرج من ذلك نحو (دخَل يدخُل، رغِب يرغَب، سمِع يسمَع)، إذ إن عينها أو لامها حرف حلقيّ وليست من هذا الباب.

الباب الرابع: فعِل يفعَل (كسر فتح) مثل: (فرِح يفرَح، علِم يعلَم، أمِن يأمَن، سئِم يسأَم). ويأتي كثيرًا مما يأتي:

١ ـ الأفعال التي تدل على العيوب الظاهرة نحو (عرِج يعرَج، عوِر يعوَر).

٢ ـ الأفعال التي تدل على الجمال الظاهر نحو حوِر يحوَر [الحَوَر: شدة بياض العين في شدة سوادها]، وكحِل يكحَل [الأكحل: هو الذي يعلو جفونَ عينيه سوادٌ مثل الكحل من غير اكتحال، والأنثى كحلاء]، وغيِد يغيَد [الأغيد هو الناعم، والأنثى غيداء].

٣ ـ الأفعال التي تدل على الفرح نحو (فرِح يفرَح، جذِل يجذَل، رضِي يرضَى).

٤ ـ الأفعال التي تدل على الحزن والغضب نحو (حزِن يحزَن، غضِب يغضَب).

٥ ـ الأفعال التي تدل على اللون نحو (حمِر يحمَر، سوِد يسوَد).

٦ ـ الأفعال التي تدل على الامتلاء نحو (شبِع يشبَع، شرِب يشرَب، روِي يروَى، سكِر يسكَر).

٧ ـ الأفعال التي تدل على الخلوّ نحو (عطِش يعطَش، ظمِئ يظمَأ).

الباب الخامس: فعُل يفعُل (ضم ضم) مثل: شرُف يشرُف. ويأتي غالبًا مما يدل على الغرائز والطبائع الثابتة مثل (كرُم يكرُم، حسُن يحسُن، لؤُم يلؤُم، شرُف يشرُف، جرُؤَ يجرُؤ). وهو الباب الوحيد الذي لا تأتي أفعاله إلا لازمة.

الباب السادس: فعِل يفعِل (كسر كسر) مثل: ورِث يرِث، حسِب يحسِب، نعِم ينعِم، وثِق يثِق، ولِي يلي.

ويمتنع كسر العين في الماضي مع ضمها في المضارع. ويمتنع أيضًا ضم العين في الماضي مع كسرها أو فتحها في المضارع.

وافتح وضمَّ واكسر الثاني منْ فعل ثلاثيٍّ وزد نحو ضُمِن

المعنى: افتح أو ضمّ أو اكسر الثاني من الفعل الثلاثي، وزد بناء رابعًا وهو الفعل المبني للمجهول.

المجرد الرباعي:

للرباعي المجرد وزن واحد هو (فَعْلَلَ) نحو دحرجَ وطمأنَ وبرهنَ. ويكون متعديًا غالبًا نحو (دحرج وطمأن وبعثر). وقد يكون لازمًا نحو: حصحصَ الحق: أي بان وظهر.

ومنتهاه أربع إن جُرّدا

الرباعي المنحوت:

قد يصاغ هذا الوزن بالنحت من مركب لاختصار الكلام نحو

بسملَ إذا قال: بسم الله، وحوقلَ إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وطلبقَ إذا قال: أطال الله بقاءك، ودمعزَ إذا قال: أدام الله عزك، وجعفلَ إذا قال: جعلني الله فداءك، وحسبلَ إذا قال: حسبي الله ونعم الوكيل.

ويسمى هذا الصنيع نحتًا، وهو أن تنحت من كلمتين فأكثر كلمة واحدة.

والنحت ـ على كثرته ـ غير قياسي في لغتنا كما هو مذهب الجمهور.

الملحق بالرباعي المجرد:

الإلحاق أن تزيد في البناء زيادة لتلحقه بآخر أكثر منه فيتصرف تصرفه.

أو هو أن يزاد على أحرف كلمة لتوازن كلمة أخرى.

ويلحق بالرباعي المجرد سبعة أوزان من الثلاثي المزيد فيه حرف واحد وهي:

١ ـ فعلَلَ نحو جلبب، إذا ألبسه الجلباب، وشملل [أصله (شمل) زيدت لامه الثانية فصار الوزن ملحقًا بدحرج. [شملل: إذا شمر وأسرع].

٢ ـ فعْوَلَ نحو رهْوَكَ في مشيه، إذا أسرع، وجهْوَرَ إذا رفع صوته، كجهر.

٣ ـ فوْعلَ نحو جوربه، أي: ألبسه الجورب.

٤ ـ فيعَلَ نحو سيطر، وبيطر: أصلح الدواب.

٥ ـ فعيَلَ نحو رهيأ: ضعف.

٦ ـ فَعْلى نحو سَلْقى: استلقى على ظهره، يقال: سلقاه: صرعه وألقاه على ظهره.

٧ ـ فعنَلَ نحو قلنس: ألبسه القلنسوة.

وإنما كانت ملحقة بدحرج لأن مصدرها ومصدره متحدان في الوزن، فمصدر فعللَ: فعللة، ومصدر فعْوَلَ: فعوَلَة، ومصدر فوعلَ: فوعَلة... وهكذا.

المزيد الثلاثي:

وتكون زيادة الكلمة إما بتضعيف حرف أصلي فيها، وإما بإضافة حرف أو أكثر من أحرف الزيادة إلى أصولها. وأحرف الزيادة مجموعة في كلمة (سألتمونيها).

والجدير بالذكر أن حروف الزيادة لها أكثر من تقليب، فهي (سألتمونيها)، و(أمان وتسهيل)، و(تمهلنْ يا أوس)، و(هل نمتَ يا أوس؟)، و(هناء وتسليم)، و(تلا يوم أنسه)، و(اليوم تنساه).

والمزيد الثلاثي أنواعه ثلاثة:

أ ـ ما زيد فيه حرف واحد: وهو يأتي على ثلاثة أوزان:

الأول: أفعلَ، أي مزيد بالهمزة نحو (أكرم، وأخرج، وأعطى، وأقام، وآتى، وآمن).

الثاني: فاعلَ، أي مزيد بالألف نحو (قاتل، وحاسب، وآخذ، ووالى).

الثالث: فعَّل، أي مزيد بالتضعيف نحو (كسّر، وكرّم، وزكّى، وولّى، وبرّأ).

ب ـ ما زيد فيه حرفان: وهو يأتي على خمسة أوزان:

الأول: انفعل: أي مزيد بحرفين هما الهمزة والنون نحو (انكسر وانشقّ وانقاد وانمحى).

الثاني: افتعل: أي مزيد بحرفين هما الهمزة والتاء نحو (اكتسب واشتقّ واختار وادّعى واتصل واتقى واصطبر واضطرب).

الثالث: افعلَّ: أي مزيد بحرفين هما الهمزة والتضعيف نحو (احمرّ واعورّ). وهذا الوزن يكون غالبًا في الألوان والعيوب، وندر في غيرهما نحو (اخضلّ الروض) أي ابتلّ.

الرابع: تفاعل: أي مزيد بالتاء والألف نحو (تباعد وتقارب وتعاون).

الخامس: تفعّل: أي مزيد بالتاء والتضعيف نحو (تعلّم وتحسَّنَ وتطهَّر وتزكّى).

ج ـ ما زيد فيه ثلاثة أحرف: وهو يأتي على أربعة أوزان:

الأول: استفعل: أي مزيد بالهمزة والسين والتاء نحو (استفهم واستقام).

الثاني: افعوعل: أي مزيد بالهمزة والواو والتضعيف نحو

(اغدودن الشعر، واحلولى العنب، واعشوشبت الأرض، واحدودب الظهر).

الثالث: افعوَّل: أي مزيد بالهمزة والواو الزائدة المضعفة نحو(اجلوّذ الحصان): أي أسرع، واعلوَّط: أي تعلق بعنق البعير فركبه.

الرابع: افعالَّ: أي مزيد بالهمزة والألف والتضعيف نحو (احمارّ، واخضارّ).

المزيد الرباعي وملحقاته:

المزيد الرباعي قسمان:

١ ـ مزيد بحرف واحد، وله وزن واحد هو (تفعلل) أي بزيادة التاء في أوله نحو تدحرج وتبعثر وتزلزل.

٢ ـ مزيد بحرفين، وله وزنان:

الأول: افعنلل، أي بزيادة الهمزة والنون نحو احرنجم التلاميذ في فناء الساحة ثم افرنقعوا، أي: اجتمعوا ثم تفرقوا.

والثاني: افعلَلَّ، أي بزيادة الهمزة والتضعيف نحو اقشعرّ واطمأنّ واكفهرّ واشمأزّ.

والملحق بالمزيد بحرف واحد يأتي على ستة أوزان:

الأول: تفعلَلَ نحو تجلبَبَ.

الثاني: تفعْوَلَ نحو ترهْوَكَ.

الثالث: تفيعَلَ نحو تشيطَنَ وتسيطَرَ.

الرابع: تفوعَلَ نحو تجورَبَ وتكوثر بمعنى كثر.

الخامس: تمفعلَ نحو تمسكنَ.

السادس: تفعلى نحو تسلقى.

والملحق بالمزيد بحرفين يأتي على وزنين:

الأول: افعنلل كاقعنسس [أي رجع وتأخر إلى خلف].

والثاني: افعنلى كاحرنبى الديك [إذا حمي وانتفش للقتال].

معاني الزيادة في الأفعال:

١ ـ أفعل: تأتي لمعانٍ عدة:

أ ـ التعدية: وهي تصيير الفاعل بالهمزة مفعولاً كأخرجت محمدًا وأدخلته وأقمته وأقعدته، والأصل: خرج محمد ودخل وقام وقعد، فإذا كان الفعل لازمًا صار متعديًا إلى واحد، وإذا كان متعديًا إلى واحد نحو (قرأ الطالب الكتاب) و(لبس خالدٌ الثوب) صار بالهمزة متعديًا إلى اثنين فتقول: (أقرأته الكتابَ) و(ألبسته الثوبَ)، وإذا كان متعديًا إلى اثنين صار متعديًا إلى ثلاثة، وهذا منحصر في الفعلين (رأى وعلم) نحو (أريت محمدًا الحقَّ منتصرًا) و(أعلمت سعيدًا خالدًا مسافرًا)، والأصل: (رأى محمد الحقَّ منتصرًا)، و(علم سعيد خالدًا مسافرًا).

ب ـ الصيرورة: كألبن الرجل وأتمر، أي صار ذا لبن وتمر.

ج ـ الدخول في المكان أو الزمان: فمثال الدخول في المكان:

أشأم وأعرق، أي: دخل في الشام والعراق، ومثال الدخول في الزمان: أصبح وأمسى، أي: دخل في الصباح والمساء.

د ـ السلب والإزالة: كأقذيت عين فلان، وأعجمت الكتاب، أي أزلت القذى عن عينه، وأزلت العجمة عن الكتاب بنقطه. ومثله: شكاني فلان فأشكيته.

٢ ـ فاعل: تأتي للتشارك بين اثنين فأكثر، وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً فيقابله الآخر بمثله نحو (قاتلته وشاركته وحاورته ودافعته).

٣ ـ فعّل: تأتي بمعنى التكثير والمبالغة في الغالب، سواء كان في الفعل مثل جوّل وطوّف، أم في المفعول مثل كسّر وقطّع وجرّح وفتّت، أم في الفاعل مثل موّتت الإبل، إذا كثر فيها الموت.

فائدة:

يقول اللغويون: إن صيغة (فعّل) تفيد التكثير والمبالغة غالبًا نحو قطّع وفتّح وكسّر وحرّق، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٠ ـ ٩١]، فقال في الينبوع: (تفجُر) بالتخفيف، وقال في الأنهار: (تفجّر) بالتضعيف للكثرة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣]، أي بالغت في إحكام إغلاقها، ومنه قوله: ﴿حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓا۟ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٨]، ففي (حرَّق) مبالغة في التحريق ليست في (أحرق).

ونحوه قوله: ﴿يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤١]، وقوله: ﴿يُذَبِّحُونَ

أَبْنَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] فالفعلان (يقتّلون) و(يذبّحون) يحتملان المبالغة في التقتيل والتذبيح، وذلك بأن يمثّلوا بالجثث بعد التقتيل والتذبيح، كما يحتملان الكثرة، بمعنى أنهم يقتّلون ويذبّحون العدد الكبير من الأبناء.

ومن مقتضيات التكثير في الحدث استغراق وقت أطول وأنه يفيد تلبّثًا ومكثًا، فـ (قطّع) يفيد استغراق وقت أطول من (قطَعَ)، و(فتَّحَ) يفيد استغراق وقت أطول من (فَتَح)، وفي (عَلَّم) من التلبث وطول الوقت ما ليس في (أعلمَ). تقول: (أعلمتُ محمدًا خالدًا مسافرًا)، وتقول: (علَّمتُه الحساب) ولا تقول: (أعلمتُه الحساب). (بلاغة الكلمة في التعبير القرآني ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ ص٦٦)

❊❊❊

٤ ـ انفعل: يأتي لمعنى المطاوعة ولهذا لا يكون إلا لازمًا نحو كسرته فانكسر، وقطعته فانقطع، وجررته فانجرّ، وهزمته فانهزم.

٥ ـ افتعل: تأتي بمعنى الاتخاذ كاختتم سعيد واختدم، أي اتخذ خاتمًا وخادمًا، وبمعنى الاجتهاد والطلب كاكتسب أي اجتهد وطلب الكسب، وبمعنى التشارك مثل (اختصم خالد وسعيد واختلفا)، وللمطاوعة نحو (ملأت الدلو فامتلأ، ولأمت الجرح فالتأم، ووصلت الحبل فاتّصل).

فائـــدة:

يقول اللغويون: إن الزيادة في المبنى تدل غالبًا على الزيادة في المعنى. وبناء على هذه القاعدة نقول: إن زيادة الهمزة والتاء في

(افتعل) تفيد معنًى لا تفيده صيغة (فعَل) المجردة، إذ (افتعل) أقوى من (فعل) نحو قدِر واقتدر، وكسب واكتسب، فـ (اقتدرَ) أقوى من (قدِر)، قال تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢] فمقتدر هنا أوفق من قادر، من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ.

و(اكتسب) أقوى من (كسب)، فمعنى (كسب) أصاب، ومعنى (اكتسب) اجتهد في تحصيل الإصابة بأن زاول أسبابها، فلهذا قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أي: إذا اجتهدت في الخير أو لم تجتهد فيه فإنه لا يضيع، وقال: ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أي: لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت في تحصيله وبالغت فيه من المعاصي.

٦ ـ افعلَّ: يأتي لمعنى قوة اللون أو العيب، ولا يكون إلا لازمًا كاحمرَّ وابيضَّ، أي قويت حمرته وبياضه.

٧ ـ تفعَّل: يأتي لمطاوعة (فعّل) كنبّهته فتنبّه وكسّرته فتكسّر، وقد يكون هذا الفعل للتدريج كأدّبته فتأدّب وعلّمته فتعلّم، وللاتخاذ كتوسَّد ثوبه: اتخذه وسادة، وللتكلف كتصبّر وتحلّم: تكلف الصبر والحلم.

٨ ـ تفاعل: يأتي للتشريك بين اثنين فأكثر، نحو تقاتل وتخاصم وتدافع وتجاذب وتعانقا وتآزرا.

٩ ـ استفعل: تأتي للطلب نحو استغفر واستفهم واستدعى واستعلم، وللصيرورة سواء كان حقيقة نحو استحجر الطين أي صار حجرًا، أم مجازًا كما في المثل (إن البغاث بأرضنا يستنسر) أي يصير كالنسر في القوة. والبغاث طائر ضعيف الطيران، أي أن الضعيف بأرضنا يصير قويًّا. وقد يأتي للمبالغة نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟

﴿نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١١٠] أي بلغوا أشد اليأس.

أما باقي الصيغ فإنها تدل على قوة المعنى زيادة على أصله، فمثلاً (اعشوشب المكان) يدل على زيادة عشبه أكثر من عشب. واخشوشن يدل على زيادة الخشونة أكثر من خشن. واحمارَّ يدل على قوة اللون أكثر من حمر واحمرَّ.

الاسم المجرد والمزيد

ينقسم الاسم إلى مجرد ومزيد، فالمجرد: هو ما كانت جميع أحرفه أصلية.

والمزيد: هو ما اشتمل على بعض أحرف الزيادة.

والاسم المجرد قد يكون ثلاثيًّا نحو (حَجَر)، أو رباعيًّا نحو (جعفر)، أو خماسيًّا نحو (سفرجل). ولا يزيد الاسم المجرد على خمسة أحرف.

والاسم المزيد قد يكون بحرف واحد كألف (كتاب)، وقد يكون بحرفين كالألف والميم في (مُكاتِب)، وقد يكون بثلاثة كالميم والسين والتاء في (مستخرج)، وقد يكون بأربعة كالهمزة والسين والتاء والألف في (استخراج) ولا يتجاوز الاسم المزيد سبعة أحرف.

ومنتهى اسم خمسٌ ان تجرَّدا وإن يُزَد فيه فما سبعًا عدا

المعنى: إن منتهى الاسم المتجرد خمسة أحرف، وإن زيد فيه فلا يتجاوز سبعة أحرف.

أبنية الاسم الثلاثي:

أ ـ الاسم الثلاثي المجرد قد يكون مفتوح الأول أو مضمومه أو مكسوره ولا يكون ساكنًا. أما ثانيه فقد يكون مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا أو ساكنًا. فالصورة العقلية التي تحدث من هذا (اثنتا عشرة

صورة)؛ لأن فتح الأول قد يكون مع فتح الثاني أو ضمه أو كسره أو سكونه، فهذه صور أربع، وضم الأول يكون مع الحالات الأربع في الثاني فتنشأ أربع صور أخرى، وكسر الأول قد يكون مع الحالات الأربع في الثاني فتنشأ أربع صور أيضًا، فمجموع هذه الصور اثنتا عشرة صورة. أما آخر الثلاثي فلا صلة له بما قبله، لأنه متصل بالإعراب وعلاماته.

وجميع هذه الصور العقلية واقعية، أي: لها ألفاظ كثيرة تؤيدها إلا صورتين، إحداهما ممنوعة في الأرجح وهي الصورة التي يكون فيها أول الاسم مكسورًا وثانيه مضمومًا، والأخرى قليلة وهي عكس السالفة، أي يكون الاسم فيها مضموم الأول مكسور الثاني مثل دُئِل: اسم قبيلة. وما عدا هاتين الصورتين صحيح فصيح نحو (فَرَس، عَضُد، كَبِد، صَخْر) ونحو (صُرَد، عُنُق، دُئِل، قُفْل) ونحو (عِنَب، إِبِل، عِلْم).

وغيرَ آخر الثلاثي افتحْ وضم ... واكسر وزد تسكين ثانيه تعم
وفِعُلٌ اهمل والعكس يَقِل ... لقصدهم تخصيص فِعْل بفُعِلْ

المعنى: غير آخر الاسم الثلاثي - وهو أوله وثانيه - يجوز في كل منهما الفتح والضم والكسر، ويزيد الثاني بالتسكين.

وما كان على وزن (فِعُل) - بكسر الفاء وضم العين - فهو مهمل، وعكسه وهو ما كان على وزن (فُعِل) - بضم فكسر - قليل الاستعمال؛ لأن العرب أرادت أن تخصص هذا الوزن بالفعل المبني للمجهول.

أوزان الاسم الرباعي المجرد:

للاسم الرباعي المجرد ستة أوزان:

١ ـ فَعْلَل ـ بفتح فسكون ففتح ـ نحو جَعْفَر.

٢ ـ فِعْلِل ـ بكسر فسكون فكسر ـ نحو قِرمِز [نوع من الصبغ]، وزِبرِج [السحاب الرقيق، والذهب].

٣ ـ فُعْلُل ـ بضم فسكون فضم ـ نحو بُرْثُن [المخلب] وبُرْقُع.

٤ ـ فِعْلَل ـ بكسر فسكون ففتح ـ نحو دِرْهَم.

٥ ـ فِعَلّ ـ بكسر ففتح فتشديد اللام ـ نحو هِزَبْر [الأسد].

٦ ـ فُعْلَل ـ بضم فسكون ففتح ـ نحو جُحْدَب [الجراد الأخضر الطويل الرجلين].

أوزان الاسم الخماسي المجرد:

للاسم الخماسي المجرد أربعة أوزان:

١ ـ فَعَلَّل ـ بفتح أوله وثانيه فلام مشددة فأخرى غير مشددة ـ نحو سَفَرْجَل.

٢ ـ فَعْلَلِل ـ بفتح أوله فسكون ثانيه ففتح ثالثه فكسر رابعه ـ نحو جَحْمَرِش [العجوز المسنة].

٣ ـ فُعَلِّل ـ بضم أوله ففتح ثانيه فلام ساكنة مدغمة في نظيرتها المكسورة ـ نحو قُذَعْمِل [الضخم من الإبل].

٤ ـ فِعْلَلّ ـ بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه فتشديد الأخيرة ـ نحو قِرْطَعْب [الشيء الحقير].

لاسم مجرد رباعٍ فَعْلَلُ وفِعْلِلٍ وفِعْلَلٍ وفُعْلُلُ
ومعْ فِعَلٍّ فُعْلَل، وإن علا فمعْ فَعَلَّلٍ حوى فَعْلَلِلا
كذا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌّ وما غاير للزَّيد أو النقص انتمى

المعنى: للاسم المجرد الرباعي هذه الأوزان الستة التي ذكرها، وإن علا، وهو الخماسي المجرد فله الأربعة المذكورة. وما جاء من الأسماء المتمكنة على خلاف ما سبق من الأمثلة فهو إما مزيد فيه، وإما ناقص منه بعض حروفه مثل يد واستخراج.

والحرف إن يلزم فأصل والذي لايلزم الزائد مثل (تا) احتذي

المعنى: إن الفرق بين الحرف الأصلي والزائد هو أن الأصلي يلزم في تصاريف الكلمة بحيث لا يمكن الاستغناء عنه مثل (كتب)، أما الزائد فهو الذي يسقط في بعض التصاريف، فيمكن الاستغناء عنه وتؤدي الكلمة عند حذفه معنى مفيدًا مثل تاء (احتذي) وألف (كاتب).

أحرف الزيادة وعلامة زيادتها:

ذكرنا أن أحرف الزيادة مجموعة في عبارة (سألتمونيها)، ولكل حرف منها علامة تدل على أنه زائد.

١ ـ يحكم بزيادة الألف إذا صاحبت ثلاثة أحرف أصول فصاعدًا نحو ظافر وكتاب وشارك وكمثرى. فإن صحبت أصلين فقط فليست بزائدة، بل هي إما أصل كإلى بمعنى النعمة ـ وهو واحد الآلاء ـ أو مبدلة من أصل كقال وباع.

فألفٌ أكثرَ من أصلين صاحبَ، زائدٌ بغير مينِ

المعنى: إن الألف إذا صاحب أكثر من أصلين فهو زائد، بغير كذب.

٢ ـ يحكم بزيادة الياء والواو إذا صحبت كل منهما ثلاثة أحرف أصول نحو صَيْرَف ويعمَل (اليعمل: الجمل القوي على العمل) وجَوْهَر وعجوز.

ويستثنى من هذا: الثنائي المكرر مثل (يُؤيُؤ): اسم طائر ذي مخلب، و(وعوعة): من أصوات الكلاب، فإنهما فيه أصليتان.

والياء كذا والواو إن لم يقعا كما هما في يؤيؤ ووعوعا

المعنى: الياء والواو مثل الألف، إذا صاحبا أكثر من أصلين حكم بزيادتهما، بشرط ألّا يكونا في الثنائي المكرر نحو يؤيؤ ووعوع.

٣ ـ يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول مثل أحمد ومكرم. فإن سبقا أصلين حكم بأصالتهما نحو إبل ومهد.

وهكذا همز وميم سبقا ثلاثةً تأصيلها تُحِقِّقا

المعنى: إن الهمزة والميم يحكم بزيادتهما إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها.

٤ ـ يحكم على الهمزة أيضًا بالزيادة إذا وقعت آخرًا بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين نحو حمراء وخضراء وعاشوراء.

فإن تقدم على الألف حرفان فالهمزة ليست زائدة نحو كساء ورداء، فالهمزة في الأول بدل من الواو، وفي الثاني بدل من الياء.

وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد كماء وداء.

كذاك همزٌ آخرٌ بعد ألفْ أكثرَ من حرفين لفظها ردفْ

المعنى: تزاد الهمزة إذا وقعت آخرًا بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين.

٥ ـ تكون النون زائدة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوقة بثلاثة أصول أو أكثر، وحكمها في هذا حكم الهمزة حين وقعت كذلك نحو عثمان وزعفران، إلا إذا كان قبل الألف حرف مضعف كحسّان، أو حرف لين كعقيان (العقيان: الذهب) وسفيان وصفوان فالنون فيهما تحتمل الأصالة والزيادة.

ويحكم على النون أيضًا بالزيادة إذا توسطت أربعة أحرف قبلها اثنان وبعدها اثنان كغضنفر وقرنفل وعقنقل (الوادي الكبير المتسع، والرمل المتراكم).

والنون في الآخر كالهمز وفي نحو غضنفر أصالةً كُفي

المعنى: تزاد النون في آخر الكلمة بشروط زيادة الهمزة، وتزاد كذلك إذا وقعت ساكنة وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحو غضنفر. ومعنى (أصالة كفي): أي منعت النون من الأصالة وصرفت عنها.

٦ ـ تكون التاء زائدة إذا كانت للتأنيث كقائمة، وللمضارعة نحو (أنت تقوم)، أو مع السين في الاستفعال وفروعه نحو استخرج مستخرج استخراج، أو في مطاوعة (فعَّلَ) نحو علّمته فتعلّم، أو مطاوعة (فعللَ) نحو دحرجته فتدحرج.

والتاء في التأنيث والمضارعهْ ونحو الاستفعال والمطاوعهْ

المعنى: تزاد التاء في التأنيث وفي الفعل المضارع والاستفعال والفعل المطاوع.

٧ ـ تكون الهاء زائدة في الوقف في حالات منها:

أ ـ الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة نحو: لِمَهْ؟

ب ـ الوقف على فعل الأمر المحذوف الآخر نحو: رَهْ، بمعنى انظر.

ج ـ الوقف على المضارع المحذوف الآخر للجزم نحو: لم ترهْ.

د ـ كل مبني على حركة لازمة ليست طارئة، فاللازمة نحو كيفهْ وهوَهْ، والطارئة كالتي في المبني الذي يضاف وقد انقطع عن الإضافة مثل: قبلُ وبعدُ، وكالتي في اسم (لا) النافية للجنس نحو (لا رجلَ)، والمنادى المبني نحو (يا زيدُ)، لأن حركة البناء في هذه الأشياء عارضة لسبب قد يزول.

٨ ـ يحكم بزيادة اللام في أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك.

والهاء وقفًا كلِمَهْ؟ ولم ترهْ واللام في الإشارة المشتهرهْ

المعنى: تزاد الهاء في الوقف نحو لِمَهْ ولم تَرَهْ. واطرد أيضًا زيادة اللام في أسماء الإشارة.

❊ ❊ ❊

وإذا خلا حرف الزيادة من العلامة الدالة على زيادته وجب الحكم بأصالته، إلا إذا قام دليل آخر يصلح حجة على الزيادة، ومن أمثلة ذلك سقوط همزة (شمأل) في بعض الأساليب الصحيحة التي منها (شمَلت الريحُ شمولاً) بمعنى: هبّت شمالاً، ومن ذلك سقوط نون (حنظل) في قولهم: (حظِلت الإبل): إذا أضرها أكل الحنظل، ومنها سقوط تاء الملكوت في كلمة (المُلْك).

وامنع زيادة بلا قيد ثبتْ إن لم تبيّن حجةٌ كحَظِلَتْ

المعنى: إذا وقع شيء من حروف الزيادة خاليًا مما قيدت به زيادته فاحكم بأصالته، إلا إن قام على زيادته حجة بينة كسقوط نون (حنظل) في قولهم: حظِلت الإبل.

الفعل الجامد والمتصرف

الفعل الجامد:

الفعل الجامد: هو ما أشبه الحرف من حيث أداؤه معنى مجردًا عن الزمان والحدث المعتبرين في الأفعال فلزم مثله طريقة واحدة في التعبير، فهو لا يقبل التحول من صورة إلى صورة، بل يلزم صورة واحدة لا تتغير مثل ليس وعسى وهبْ ونعم وبئس وخلا وعدا وحاشا.

فالفعل الجامد لا يتعلق بالزمان وليس مرادًا به الحدث، فخرج بذلك عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبه الحرف من هذه الجهة، فكان مثله في جموده ولزومه صيغة واحدة في التعبير. وإذا كان مجردًا عن معنى الحدث والزمان لم يحتج إلى التصرف؛ لأن معناه لا يختلف باختلاف الأزمنة الداعي إلى تصريف الفعل على صور مختلفة، فمعنى الترجي المفهوم من (عسى)، ومعنى الذم المفهوم من (بئس)، ومعنى المدح المفهوم من (نعم)، ومعنى التعجب المفهوم من (ما أكرمَ محمدًا) لا يختلف باختلاف الزمان؛ لأن الحدوث فيها غير مراد ليصح وقوعه في أزمنة مختلفة تدعو إلى تصرفه على حسبها.

فشبه الفعل بالحرف يمنعه التصرف ويلزمه الجمود، كما أن شبه

الاسم بالحرف يمنعه من أن يتأثر ظاهرًا بالعوامل فلزم آخره طريقة واحدة لا ينفك عنها وإن اختلفت العوامل الداعية إلى تغير الآخر، فالجمود في الفعل كالبناء في الاسم.

وهو إما أن يلازم صيغة الماضي مثل عسى وليس ونعم وبئس، أو صيغة المضارع مثل يهيط: (بمعنى يصيح ويضجّ)، أو صيغة الأمر مثل هبْ وهاتِ وتعالَ.

الفعل المتصرف:

الفعل المتصرف: هو ما لم يشبه الحرف في الجمود، أي في لزومه طريقة واحدة في التعبير؛ لأنه يدل على حدث مقترن بزمان. فهو يقبل التحول من صورة إلى صورة لأداء المعاني في أزمنتها المختلفة. وهو قسمان:

تام التصرف: وهو ما يأتي منه الأفعال الثلاثة باطراد، وهو كل الأفعال إلا قليلاً منها.

وناقص التصرف: وهو ما يأتي منه فعلان فقط، إما الماضي والمضارع مثل (كاد يكاد، وأوشك يوشك، وما زال ما يزال، وما انفك ما ينفك، وما برح ما يبرح) وكلها من الأفعال الناقصة. وإما المضارع والأمر مثل (يدع دعْ، ويذر ذرْ).

تصريف الأفعال بعضها من بعض:

أولاً: تصريف المضارع من الماضي: أن يزاد في أوله أحد

أحرف المضارعة، فإذا كان الفعل رباعيًّا ضم حرف المضارعة مثل يُدحرج، وإذا كان غير ذلك فتح مثل (يَكتب ويَنطلق ويَستخرج).

ثانيًا: تصريف الأمر من المضارع: أن يحذف حرف المضارعة مثل عظِّمْ وتعاونْ وتعلّمْ، فإن كان أول الباقي ساكنًا زيد في أوله همزة كانصرْ وافتحْ واضربْ، وأكرمْ وانطلقْ واستغفرْ.

بناء الفعل للمجهول

متى حذف الفاعل من الكلام وجب أن تتغير صورة الفعل المبني للمعلوم. فإن كان ماضيًا غير مبدوء بهمزة وصل ولا تاء زائدة، وليست عينه ألفًا ضم أوله وكسر ما قبل آخره ولو تقديرًا مثل كُسِر وأُكرِم ورُدَّ المبيع، فإن كان مبدوءًا بتاء زائدة ضم الثاني مع الأول نحو تُعُلِّم الحساب، وتقوتل مع زيد. وإن كان مبدوءًا بهمزة وصل ضم الثالث مع الأول نحو اُنطُلق واُستُخرِج واُستُغفِر.

وإن كان مضارعًا ضم أوله وفتح ما قبل آخره ولو تقديرًا فتقول: يُكسَر ويُكرَم ويُتعلَّم ويُستغفَر ويُرَدُّ. أما فعل الأمر فلا يبنى للمجهول أبدًا.

بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول:

إذا أريد بناء الماضي الذي قبل آخره ألف للمجهول (إن لم يكن سداسيًّا) قلبت ألفه ياء وكسر كل متحرك قبلها، فتقول في باع وقال: بيع وقيل. وفي ابتاع واقتاد واجتاح: ابتيع واقتيد واجتيح. والأصل: بُيِع وقُوِل واُبتُيِع واُقتُوِد واُجتُوِح [نقلت حركة الواو إلى الحرف الصحيح المضموم قبلها بعد حذف حركته، لأن الحرف الصحيح أولى بتحمل الحركة من حرف العلة، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، أي مراعاة للكسرة قبلها].

فإن كان على ستة أحرف مثل استتاب واستماح قلبت ألفه ياء وضمت همزته وثالثه وكسر ما قبل الياء فتقول: أُستُتيب وأُستُميح.

وإن اتصل بنحو (سيم وريم وقيد) ـ من كل ماض مجهول ثلاثي أجوف ـ ضمير رفع متحرك، فإن كان يضم أوله في المعلوم نحو (سُمتُ العبد، ورُمتُ الخير، وقُدتُ الجيش) كسر في المجهول كي لا يلتبس معلوم الفعل بمجهوله فتقول: (يقول العبد حينئذ: سِمتُ)، أي سامني المشتري، ولا تضمه لإيهامه أنه فاعل السوم، مع أن فاعله غيره، ورِمتُ بخير [أي رامني بخير غيري]، وقِدتُ للقضاء [أي قادني للقضاء غيري].

وإن كان يكسر أوله في المعلوم نحو (بِعتُه الفرس وضِمتُه ونِلتُه بمعروف) ضمَّ في المجهول فتقول: (بُعتُ الفرس[أي باعني الفرس غيري]، وضُمتُ [أي ضامني غيري]، ونُلتُ بمعروف [أي نالني بمعروف غيري]).

وإذا أريد بناء المضارع ـ الذي قبل آخره حرف مد ـ للمجهول قلب حرف المد ألفًا، فتقول في يقول ويبيع: يُقال ويُباع، وفي يستطيع ويستتيب: يُستطاع ويُستتاب.

حكم الأفعال
عند إسنادها إلى الضمائر البارزة

أ ـ ضمائر الرفع البارزة التي تتصل بالماضي هي: التاء المتحركة [تُ، تَ، تِ، تُما، تُمْ، تُنَّ] ـ نا ـ ألف الاثنين ـ واو الجماعة ـ نون النسوة.

ب ـ ضمائر الرفع البارزة التي تتصل بالمضارع والأمر هي: ألف الاثنين ـ واو الجماعة ـ ياء المخاطبة ـ نون النسوة.

١ ـ حكم الصحيح السالم:

لا يدخله تغيير عند اتصال الضمائر به نحو (كتبتُ ـ كتبوا).

٢ ـ حكم المهموز:

حكمه كحكم السالم، إلا الأمر من (أخذ وأكل) فقد جاء بحذف الهمزة فيقال (خُذْ وكُلْ)، وإلا الأمر من (أمر وسأل) في الابتداء نحو (مُرْ بالمعروف)، وقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١] وفي غير الابتداء تثبت الهمزة نحو قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢]، وقوله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. وقيل بجواز حذفها.

وكذلك تحذف همزة (رأى) من المضارع والأمر فتقول: (يرى ـ رَ) نحو (رَ البدر) فإن وقفت عليها قلت (رَهْ) بإلحاق هاء السكت.

والأصل (يرْأَى) نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع ما بعدها، والأمر محمول على المضارع.

٣ ـ حكم المضعف الثلاثي ومزيده:

إذا أسند الفعل المضعف إلى ضمير رفع متحرك فكَّ إدغامه وأصبح الحرف المضعف حرفين فتقول: (شققتُ ـ شققنا ـ شققنَ) (مددتُ ـ مددنا ـ مددنَ).

وكذلك المزيد نحو (استمررتُ ـ استمررنا ـ استمررنَ).

وإذا أسند الفعل الماضي إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة فلا يفك الإدغام فتقول: (مَرّا ـ مَرّوا).

ويجب في مضارعه فك الإدغام إذا أسند إلى نون النسوة نحو (الطالبات يمرُرْنَ بالمعهد) و(البنات يشددْنَ الحبل).

ويجب الإدغام إذا كان الفعل المضارع من الأفعال الخمسة، أي إذا اتصلت به ألف الاثنين نحو (يمرّان، تجِدّان)، أو واو الجماعة نحو (يمرّون، تجِدّون)، أو ياء المخاطبة نحو (تمرّين، تجدّين).

ويجوز في الفعل المضارع الإدغام والفك إذا أسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر وكان مجزومًا نحو (لم يردَّ، ولم يردُدْ) و(خالدٌ لم يمرَّ، ولم يمرُرْ)، قال تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقال: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

فائدتان:

الفائدة الأولى: إعراب الفعل المضارع في قولنا: (لم يمرَّ): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون المقدر منع من ظهوره الفتح العارض منعًا لالتقاء الساكنين، أي أن أولهما ساكن بسبب الإدغام، والآخر للجزم.

الفائدة الثانية: قال تعالى في آية البقرة: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ﴾ بالفك، وقال في آية المائدة: ﴿مَن يَرْتَدَّ﴾ بالإدغام، ومن المعلوم أن الفك أثقل من الإدغام، فجاء بالفعل الثقيل وهو (يرتدد) في الظرف الثقيل وهو الحرب والفتنة، قال تعالى: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ﴾ [البقرة: ٢١٧] فهذه الردة بعد الفتنة والقتال، فجاء باللفظ الثقيل للموقف الثقيل. ثم إن لفظ (يرتدد) يوحي بلفظ الهزيمة والنكوص والرجوع إلى الوراء؛ لأن فك الإدغام معناه الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه كما قرره علماء اللغة، فهو أشبه شيء بالتراجع في الحرب، والمرتد عن دينه بسبب الحرب والفتنة منهزم ناكص إلى الوراء، فناسب بين اللفظ والمقام.

في حين أن الموقف في المائدة ليس كذلك، فهو في موقف العافية والاختيار. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

فالموقف هنا غير الموقف الأول، فجاء باللفظ الخفيف للظرف

الخفيف، فناسب بين اللفظ والمقام. (الجملة العربية والمعنى ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ ص٧٤).

❊❊❊

والأمر كالمضارع المجزوم في جميع ذلك.

فإذا أسند فعل الأمر إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة وجب فيه الإدغام نحو (شُقّا ـ شُقّوا ـ شُقّي).

وإذا أسند إلى نون النسوة وجب فك الإدغام نحو (اشقُقْنَ، واشدُدْنَ).

وإذا أسند إلى المفرد المخاطب جاز الإدغام والفك نحو (مُرَّ ـ امرُرْ) (شُقَّ ـ اشْقُقْ). قال تعالى: ﴿وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَۚ﴾ [لقمان: ١٩]، وقال الشاعر:

فغُضَّ الطرف إنك من نُمَير فلا كعبًا بلغتَ ولا كلابا

❊❊❊

٤ ـ حكم المثال:

إذا أسند المثال الواوي أو اليائي (الماضي) إلى ضمائر الرفع البارزة لم يحدث فيه تغيير نحو (وَعَدتُ ـ وَعَدنا ـ وعدتَ ـ وعَدَا ـ وعدوا ـ وعدْنَ).

وتقول: (يسَرْتُ ـ يَسَرْنا ـ يَسَرْتَ ـ يَسَرا ـ يَسَروا ـ يَسَرْنَ). وكذلك الفعل (يئسَ).

وإذا كانت الفاء واوًا وجب حذفها، بشرط كسر عين المضارع نحو (وعَد ـ يعِد ـ عِدْ)، (وثِقَ ـ يَثِق ـ ثِقْ).

وإذا ضمت عين المضارع أو فتحت بقيت الواو دون حذف نحو (وَجُهَ فلان يَوجُه) و(وجِلَ يَوْجَل). فالفعل (يوجُه) مضموم العين، لذلك لم تحذف الواو. [وجُهَ: صار ذا قَدْر ورتبة].

والفعل (يَوْجَل) مفتوح العين فلا تحذف الواو أيضًا.

ملاحظة:

سقطت الواو في عدة أفعال مضارعة مفتوحة العين، والقياس عدم حذفها، ومنها:

وسِعَ يَسَع سَعْ - وَطِئ يَطَأ طَأْ - وهَبَ يَهَب هبْ - وقَع يَقَع قَعْ - وضعَ يضَع ضعْ.

***

٥ ـ حكم الأجوف:

أ - إذا أسند الفعل الأجوف إلى ضمير رفع متحرك حذفت عينه مثل (قلْتُ - قلْنا - قلْنَ)، (بِعتُ - بِعنا - بِعْنَ).

ب - تحذف عين الفعل المضارع إذا كان مجزومًا بالسكون لئلا يلتقي ساكنان نحو (لم يقُلْ - لم يَبِع - لم يستقِمْ).

ج - تحذف عين فعل الأمر إذا كان مبنيًّا على السكون نحو (قُلْ، وبِعْ، واستقِمْ، واستشِرْ).

د - تحذف عين المضارع والأمر إذا أسندا إلى نون النسوة نحو (النساء يقُلْنَ، ولن يقُلْنَ، ولم يبِعْنَ) ونحو (قُلْنَ، وبِعْنَ).

هـ - لا تحذف عين المضارع والأمر إذا أسندا إلى الضمير الساكن.

تقول: يقولان يقولون تقولين، لن يبيعا ـ لن يبيعوا ـ لن تبيعي، لم تخافا ـ لم تخافوا ـ لم تخافي.

وتقول في الأمر: قولا قولوا قولي، بيعا بيعوا بيعي، خافا خافوا خافي.

ملاحظة:

صيغة الماضي والأمر الأجوفين المسندين إلى نون النسوة واحدة مثل (النساء قُلْنَ وبِعنَ ـ يا نساء قُلْنَ وبِعْنَ).

وصيغة الماضي والأمر الأجوفين في نحو (خاف ونام) المسندين إلى ألف الاثنين وواو الجماعة واحدة أيضًا، تقول في الماضي: (قد خافا ربهما، وخافوا ربهم)، وفي الأمر: (خافا ربكما، وخافوا ربكم).

***

٦ ـ حكم الناقص:

ويشمل الماضي والمضارع والأمر.

أولاً ـ الماضي الناقص:

أ ـ إذا أسند الماضي الناقص إلى واو الجماعة حذف حرف العلة وبقيت الفتحة قبل الواو إذا كان المحذوف ألفًا، وضم ما قبلها إذا كان واوًا أو ياء فتقول: (سعَى ـ سعَوا، دعَا ـ دعَوا، رمَى ـ رمَوا)، وتقول: (خشِي ـ خشُوا، رضِي ـ رضُوا، سرُوَ ـ سرُوا).

ب ـ وإذا كان آخر الماضي الناقص ألفًا وأسند إلى غير الواو من ضمائر الرفع البارزة، فإن كان ثلاثيًّا ردت الألف إلى أصلها، فإن كان

أصلها واوًا ردت إليها نحو (دعا: دعوتُ، دعونا، دعونَ، دعَوَا [مع ألف الاثنين])، وإن كان أصلها ياء ردت إليها نحو (مضى: مضيتُ، مضينا، مضينَ، مضَيَا)، وإن زاد على ثلاثة أحرف قلبت الألف ياءً نحو(استدعى: استدعيتُ، استدعينا، استدعينَ، استدعَيَا).

ج ـ وإذا كان آخر الماضي الناقص ياءً أو واوًا وأسند إلى غير الواو فإنه لا يحدث فيه تغيير، فمثال الياء (خشيَ: خشِيتُ، خشِينا، خشِيا، خشِينَ) (ومثله رضيَ)، ومثال الواو (سرُوَ: سرُوتُ ـ سرُونا ـ سرُوَا [ألف الاثنين] ـ سرُونَ).

ثانيًا ـ المضارع الناقص:

أ ـ إذا كان آخر الفعل الناقص ألفًا أو واوًا أو ياءً وأسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة حذف منه حرف العلة وبقي فتح ما قبله إذا كان حرف العلة ألفًا (كما هو الحال في الماضي) نحو (الرجال يسعَون ـ أنتِ تسعَين)، بخلاف ما إذا كان المحذوف واوًا أو ياءً، فإنه حينئذ يحرك ما قبل المحذوف بالضم ليناسب واو الجماعة نحو (يدعُون ـ يرمُون)، وبالكسر ليناسب ياء المخاطبة نحو (تدعِينَ ـ ترمِينَ).

ب ـ إذا كان آخره ألفًا وأسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة قلبت ألفه ياءً، فمثاله مع ألف الاثنين (يسعَيان ـ يخشَيان)، ومثاله مع نون النسوة (يخشَيْنَ ـ يرضَيْنَ)، قال تعالى: ﴿وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١].

ج ـ إذا كان آخره واوًا أو ياء وأسند إلى ألف الاثنين أو نون

النسوة لم يحدث فيه تغيير مثل (يدعو ـ يدعوان ـ يدعونَ)، قال تعالى: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ [النور: ٦٠]، ومثل (يمشي ـ يمشيان ـ يمشينَ).

ملاحظتان:

١ ـ يأتي المضارع من المعتل الآخر بالواو بلفظ واحد لجماعتي الذكور والإناث مثل (الرجال يدعون والنساء يدعونَ، أنتم تدعونَ وأنتنَّ تدعونَ).

٢ ـ يأتي المضارع من المعتل الآخر بالألف أو الياء بلفظ واحد للواحدة المخاطبة وجمع الإناث المخاطبات نحو (ترضَين وتمشِين يا فتاة، وترضَيْن وتمشِينَ يا فتيات) إلا أن الياء مع المخاطبة الواحدة هي الضمير، ولام الكلمة محذوفة، والياء مع المخاطبات هي لام الكلمة اتصلت بها نون النسوة ولم يحذف من الفعل شيء.

والأمر كالمضارع المجزوم فتقول: اغزُ، وارمِ، واسعَ، واغزُوَا، وارمِيا، واسعَيا، واغزُوا، وارمُوا، واسعَوا.

* * *

٧ ـ حكم اللفيف:

إذا كان مفروقًا فحكم فائه حكم فاء المثال، وحكم لامه حكم لام الناقص نحو وقى يقي قِهْ، ومثاله قولنا في الفعل (وعى): يعي ـ يعِيان ـ يعُون ـ يعِينَ ـ عِ ـ عِي ـ عِيا ـ عُوا ـ عينَ ـ وعَتْ ـ وعَيا ـ وعتا ـ وعَوا ـ وعيتُ ـ وعَينا ـ وعَيْنَ.

وإن كان مقرونًا فحكمه حكم الناقص، فتقول مع الفعل (طوى):

طوى ـ يطوي ـ اطوِ. ومثاله قولنا في الفعل نوى: نوَيتُ ـ نوَينا ـ نوَيْنَ ـ نوَتْ ـ نوَوا ـ ينويان ـ ينوون ـ ينوينَ ـ انوِ ـ انوي ـ انويا ـ انووا ـ انوين.

توكيد الفعل بنوني التوكيد

ينقسم الفعل إلى مؤكد وغير مؤكد. فالمؤكد: ما لحقته نون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة كقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

وغير المؤكد: ما لم تلحقه نون التوكيد نحو يُسجَنُ ويكون.

والماضي لا يؤكد مطلقًا. والأمر يجوز توكيده مطلقًا نحو اكتبَنَّ واجتهدَنْ.

للفعل توكيد بنونين هما كنوني اذهبَنَّ واقصدنْهما

المعنى: إن الفعل يؤكد بنونين، إحداهما مشددة نحو نون (اذهبَنَّ)، والأخرى مخففة نحو نون (اقصدَنْهما).

فائدة:

الذي يبدو أن النون حرف يؤكد الأسماء والأفعال، غير أنها تدخل في أول الاسم وآخر الفعل، فـ (إنَّ) هي نون ثقيلة مسبوقة بالهمزة. ولما كانت تدخل في أول الاسم بدئت بهمزة توصلاً إلى النطق بالساكن وجعلت الهمزة من بناء الكلمة.

وهناك تشابه بين (إنّ) والنون، فكلتاهما حرف توكيد غير أن إحداهما تؤكد الأسماء والأخرى تؤكد الأفعال، وكلتاهما ثقيلة وخفيفة، وكلتاهما تُدخل الفتح على ما دخلت عليه. فـ (إنّ) تدخل

على الأسماء وتنصبها، والنون تدخل على الفعل وتبنيه على الفتح، تقول: (إنّ محمدًا ليسافرَنَّ)، وكلتاهما يجاب بها القسم في الإثبات، تقول: (والله لأذهبَنَّ) و(والله إني لمعكم)، قال تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقال: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]. [معاني النحو].

* * *

والمضارع له ست حالات:

الأولى: أن يكون توكيده واجبًا، وذلك إذا كان مثبتًا مستقبلاً واقعًا في جواب القسم غير مفصول من لام الجواب بفاصل كقولك: (وحقِّك لأخدمنَّ الوطن)، وقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ [مريم: ٦٨].

فائدة:

إن نون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال، فلا تدخل على فعل الحال، قال تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، فإذا كان الفعل للحال لم تدخل عليه النون نحو (والله لأحسبك كاذبًا).

وما ورد من ذلك غير مؤكد في جواب القسم فهو على تقدير حرف نفي كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ. وعلى هذا فمن قال: (والله أفعل) فمعنى قوله هو: والله لا أفعل. فإن أراد الإثبات وجب أن يقول: (والله لأفعلنّ) في الاستقبال، أو (لأَفعلُ) إذا أريد الحال. [معاني النحو].

* * *

الثاني: أن يكون قريبًا من الواجب، وذلك إذا كان شرطًا لـ (إنْ) المقرونة بـ (ما) الزائدة للتأكيد، ولم يرد في القرآن إلا مؤكدًا، قال تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨].

ومن تركِ التوكيد قوله:

يا صاحِ إمّا تجدْني غير ذي جدة فما التخلي عن الإخوان من شيمي

وهو قليل في النثر، وقيل يختص بالضرورة.

* * *

الثالث: أن يكون كثيرًا، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب كلام الأمر ولا الناهية وأدوات الاستفهام والتمني والترجي والعرض والتحضيض كقولك: (لِأجتهدَنَّ)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وقوله: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥]، وقولك: (ليتك تجتهدَنَّ) و (لعلك تفوزَنَّ) و (ألا تزورَنَّ المدرسة) و(هلا يسمعَنَّ الولد نصيحة والده). ففي هذه الأمثلة يجوز التوكيد وعدمه.

* * *

الرابع: أن يكون قليلاً، وذلك إذا وقع بعد (لا) النافية، أو (ما) الزائدة التي لم تدغم بـ (إنْ) الشرطية كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

الخامس: أن يكون ممتنعًا، وذلك إذا انتفت شروط الواجب ولم يكن مما سبق، بأن كان في جواب قسم منفي ولو كان النافي مقدرًا،

فالملفوظ نحو قولك: (تالله لا يذهب العرف بين الله والناس) وقولك: (والله لا أنقض عهد أمتي)، والمقدر نحو قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تفتأ، أو كان حالاً كقولك: (والله لَتذهب الآن) وقول الشاعر:

يمينًا لَأبغض كل امرئ يزخرف قولاً ولا يفعل

أو كان مفصولاً من لام جواب القسم كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] وقوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥] وقولك: (وحقك لسوف أخدم الوطن).

يؤكدان افعل ويفعل آتيا ذا طلب، او شرطًا (امّا تاليا)
أو مثبتًا في قسم مستقبلا وقلَّ بعد ما ولم وبعد لا

المعنى: يؤكدان فعل الأمر مطلقًا بلا شرط، والمضارع المستقبل الدال على طلب، والواقع شرطًا تاليًا لـ (إمّا). أو آتيًا مثبتًا مستقبلاً. وقل التوكيد بعد (ما) و(لم) وبعد (لا).

وغير إما من طوالب الجزا وآخر المؤكد افتح كابرزا

المعنى: وقلَّ بعد غير (إما) من باقي الأدوات الشرطية التي تطلب جزاء. وآخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح مثل (ابرزا) وأصله (ابرزَنْ) بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا لأجل الوقف.

حكم آخر الفعل المؤكد بنون التوكيد

إذا أريد توكيد الفعل بالنون:

١ ـ فإن كان الفعل مسندًا إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير الواحد المذكر، أو إلى ضمير المتكلم أو المتكلمين، بني آخره على الفتح لمباشرة النون له، ولا يحذف منه شيء، سواء كان صحيح الآخر نحو لينصرَنَّ، أم معتله نحو لتقضيَنَّ ولنغزوَنَّ وليسعَيَنَّ [بقلب الألف ياء].

٢ ـ وإن كان الفعل مسندًا إلى ضمير الاثنين لم يحذف أيضًا من الفعل شيء، وحذفت نون الرفع فقط لتوالي الأمثال، وكسرت نون التوكيد تشبيهًا لها بنون الرفع نحو لتنصرانِّ ولتقضيانِّ ولتغزوانِّ ولتسعَيانِّ.

والأصل: لتنصرانِنَّ، وكذا مابعدها، وقد أدى هذا إلى اجتماع ثلاثة أحرف متماثلة في آخر الفعل، وهذا غير مألوف في اللغة العربية، لذلك تحذف نون الرفع لتوالي النونات، فأصبح الفعل (تنصرانَّ)، ثم كسرت نون التوكيد لأنه يشبهونها بنون الرفع فأصبح الفعل (تنصرانِّ).

(وإنما ثبتت الألف مع اجتماع ساكنين ـ وهي النون الأولى من النون المشددة ـ لسهولة النطق بالألف مع الساكن بعدها).

ولا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين عند أغلب النحاة.

ولم تقع خفيفةٌ بعد الألفْ لكن شديدةٌ وكسرها أُلفْ

المعنى: لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، بل يجب أن تكون شديدة (ثقيلة) وتكون مبنية على الكسر.

٣ ـ وإن كان الفعل مسندًا إلى واو الجماعة، فإن كان صحيحًا مثل(تسمعون) وأريد توكيده قلنا (تسمعونَنَّ) ثم تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال فتصير (تسمعُونَّ)، فيلتقي ساكنان واو الجماعة والنون الأولى من النون الثقيلة، فتحذف واو الجماعة لالتقاء الساكنين وتبقى حركة ما قبلها على حالها فتصير (تسمعُنَّ يا قوم)، قال تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

وإن كان الفعل ناقصًا وكانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة حذفت أيضًا لام الفعل زيادة على ما تقدم نحو (لتغزُنَّ ولتقضُنَّ يا قوم) بضم ما قبل النون للدلالة على المحذوف.

فإن كانت العين مفتوحة حذفت لام الفعل فقط وبقي فتح ما قبلها وحرّكت واو الجمع بالضمة نحو لتخشَوُنَّ ولتسعَوُنَّ.

٤ ـ وإن كان مسندًا إلى ياء المخاطبة حذفت الياء والنون نحو لتنصُرِنَّ ياهند ولتغزِنَّ ولترمِنَّ بكسر ما قبل النون، إلا إذا كان فعلاً ناقصًا وكانت عينه مفتوحة فتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر مع فتح ما قبلها نحو لتسعَيِنَّ ولتخشَيِنَّ يا هند.

٥ ـ وإن كان مسندًا إلى نون الإناث زيدت ألف فارقة بينها وبين نون التوكيد وكسرت نون التوكيد لوقوعها بعد الألف نحو لتنصرنانِّ يا

نسوة ولتسعَينانِّ ولتغزونانِّ ولترمينانِّ. ولا تقع النون الخفيفة بعد نون النسوة.

وألـفًـا زد قـبـلـهـا مـؤكـدا فعلاً إلى نون الإناث أسندا

المعنى: إذا أكد الفعل المسند إلى نون الإناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الإناث ونون التوكيد بألف فارقة كراهية توالي الأمثال.

يقول ابن مالك:

واشكُله قبل مضمر لَين بما جانس من تحرك قد علما

المعنى: الفعل المضارع الصحيح الآخر المتصل بضمير لين يحرك بحركة تجانس هذا الضمير، فالضمة قبل الواو، والكسرة قبل الياء، والفتحة قبل الألف.

والمضمر احذفَنَّه إلا الألف وإن يكن في آخر الفعل ألف

فاجعله منه رافعًا غير اليا والواو ياء كاسعيَنَّ سعيا

المعنى: يحذف الضمير إذا كان واو جماعة أو ياء مخاطبة، ويبقى إذا كان ألف اثنين. وإن كان آخر الفعل ألفًا مثل (يرضى) فاجعله ينقلب ياء إذا رفع الفعل ضميرًا غير واو الجماعة أو ياء المخاطبة، بأن يرفع الاسم الظاهر أو الضمير المستتر أو ألف الاثنين أو نون النسوة.

واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي

نحو اخشيِن ياهند بالكسر ويا قوم اخشوُن واضمم وقس مسويا

المعنى: واحذف الألف إذا رفع المضارع واو الجماعة أو ياء المخاطبة، مع تحريك الضمير بحركة مناسبة وهي الكسرة للياء نحو (اخشَيِنْ يا هند) والضمة للواو نحو (يا قوم اخشَوُنْ) وقس على ذلك ما لم يذكر.

والأمر مثل المضارع في جميع ذلك نحو اضربَنَّ يا زيد واغزوَنَّ وارميَنَّ واسعَيَنَّ. ونحو اضربانِّ يا زيدان واغزُوانِّ وارميانِّ واسعَيانِّ. ونحو اضربُنَّ يا زيدون واغزُنَّ واقضُنَّ، ونحو اخشَوُنَّ واسعَوُنَّ... إلخ.

وتختص النون الخفيفة بأحكام أربعة:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث لئلا يلتقي ساكنان، فلا تقول: لتخشينانْ.

الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الاثنين، فلا تقول: لا تضربانْ يا زيدان، لئلا يلتقي ساكنان.

لكنها قد تقع بعد واو الجماعة وياء المخاطبة نحو (هل تذهبُنْ؟ وهل تذهبِنْ؟) ونحو (اذهبُنْ) و (اذهبِنْ).

الثالث: أنها تحذف إذا وليها ساكن لئلا يلتقي ساكنان فتقول: (اضربَ الرجل) بفتح الباء، والأصل اضربَنْ فحذفت نون التوكيد لملاقاة الساكن، ومنه قول الأضبط بن قريع:

لا تهينَ الفقير علّك أن ... تركع يومًا والدهر قد رفعهْ

فحذف نون التوكيد في قوله: (لاتهينَ) وأصله (لا تهينَنْ) فالتقى

ساكنان ـ نون التوكيد واللام في (الفقير) ـ فحذفت النون وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً على النون المحذوفة.

وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة في الوقف إذا وقعت بعد غير الفتحة ـ أي بعد الضمة أو الكسرة ـ ويردّ حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد، فتقول في (اضربُنْ يا قوم) ـ إذا وقفت على الفعل ـ : اضربُوا ـ وفي اضربِنْ يا هند: اضربي، فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف (لشبهها بالتنوين الواقع بعد الضمة أو الكسرة في نحو (جاء زيدٌ، ومررت بزيدٍ) وتردّ الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد وكذلك الياء وذلك لزوال التقاء الساكنين بحذف النون.

واحذفْ خفيفة لساكن ردفْ وبعد غير فتحة إذا تقفْ
واردد إذا حذفتها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عدما

المعنى: احذف نون التوكيد الخفيفة إذا وليها ساكن. وكذلك احذفها إذا وقعت بعد غير الفتحة ـ أي بعد الضمة أو الكسرة ـ.

وإذا وقفت عليها وجب أن ترجع إلى الفعل ما عدم منه (أي: ما حذف منه) في حالة الوصل بسببها، فتقول في (اضربُنْ يا زيدون) إذا وقفت على الفعل: (اضربوا)، وفي (اضربِنْ يا هند): اضربي، فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وتردّ الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد، وكذلك الياء.

الرابع: أنها تعطى في الوقف حكم التنوين، فإذا وقعت بعد فتحة قلبت ألفًا عند النطق، فتقول في نحو لنسفعًا وليكونًا: لنسفعا وليكونا.

وأبدلنْها بعد فتح ألفا وقفًا كما تقول في قفنْ قفا

المعنى: إذا وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدلت النون ألفًا في الوقف، فتقول في نحو (قفَنْ يا زيد): قفا.

الاسم الجامد والمشتق

الاسم نوعان: جامد ومشتق. ولتوضيح معنى هذين المصطلحين نأخذ هذه الأمثلة:

الغبار ثائر ـ الغصن مقطوع ـ الرجل قصير ـ المشي مفيد ـ العدل محمود ـ الظلم مذموم.

كل مثال من الأمثلة المتقدمة مكوّن من اسمين. وإذا تدبرت الاسم الأول في كل مثال وجدته أصلاً بنفسه وليس مأخوذًا من غيره ويسمى اسمًا جامدًا.

وإذا نظرت إلى الاسم الثاني وجدته مأخوذًا ومشتقًّا من غيره ويسمى اسمًا مشتقًّا. فثائر مأخوذ من الثوَران، ومقطوع من القطع، وقصير من القصَر وهلمّ جرًّا.

وإذا رجعنا إلى الأسماء الجامدة في صدور الأمثلة المتقدمة نجد منها ما يدل على الذات كما في الأمثلة الثلاثة الأولى، ومنها ما يدل على معنى مجرد من الزمان كما في الأمثلة الثلاثة الأخيرة، ويسمى النوع الأول اسم ذات، والنوع الثاني اسم معنى.

ومن هذا النوع الثاني مصادر المشتقات وأصولها.

ويراد بالذات ما قام بنفسه من الأشياء كرجل وبيت، وبالمعنى ما قام بغيره كبياض وشجاعة.

إذن نستطيع أن نقول: ينقسم الاسم إلى جامد ومشتق. فالجامد: هو ما لم يؤخذ من غيره ودل على ذات أو معنى من غير ملاحظة صفة كأسماء الأجناس المحسوسة مثل (رجل ـ شجر ـ بقر)، وأسماء الأجناس المعنوية مثل (عدْل ـ نصْر ـ قيام ـ قعود ـ زمان). فكل اسم من الأسماء السابقة أصل بنفسه وليس مأخوذًا من غيره، ولهذا يسمى اسمًا جامدًا.

والمشتق: ما أُخذ من غيره ودل على ذات مع ملاحظة الصفة كعالِم ومتعلّم وظريف وصعْب وأعمى، فالعالم والمتعلّم مأخوذ ومشتق من (عَلِم)، و(ظريف) مأخوذ من (ظَرُف)، و(صعْب) من (صَعُب)... وهكذا.

والاشتقاق: أخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما في المعنى وتغيّر في اللفظ. والأسماء المشتقة هي ما يأتي:

١ ـ اسم الفاعل مثل قائم ومكرِم.

٢ ـ اسم المفعول مثل مكتوب ومُكرَم.

٣ ـ الصفة المشبهة باسم الفاعل مثل أعمى وشديد.

٤ ـ صيغة المبالغة مثل صبور وظَلّام.

٥ ـ اسم التفضيل مثل أكبر وأصغر.

٦، ٧ ـ اسما الزمان والمكان مثل مكتَب ومطلِع الشمس.

٨ ـ المصدر الميمي مثل موعِد.

٩ ـ اسم الآلة مثل ثلّاجة ومِبرد.

المصدر وأنواعه

المصدر هو الحدث المجرد من الزمان نحو (صعود) فهو حدث غير مقيد بزمن، بخلاف (صعد، يصعد).

قواعد الصياغة:

أولاً ـ مصدر الفعل الثلاثي:

١ ـ مصدر الفعل الثلاثي المتعدي هو (فَعْل) مثل: نصرَ نصْرًا، ردَّ ردًّا، أكلَ أكْلاً، فَهِم فَهْمًا، قال قَوْلاً، رمى رمْيًا.

فَعْلٌ قياس مصدر المعدّى ... من ذي ثلاثة كـ (ردَّ ردّا)

المعنى: إذا كان الفعل متعديًا فقياس مصدره (فَعْل) نحو (ردّ ردًّا).

٢ ـ مصدر الفعل الثلاثي اللازم المكسور العين (أي من باب «فَعِل») هو (فَعَلٌ) نحو فرِح فَرَحًا، عطِش عَطَشًا، تعِب تَعَبًا، أَسِف أَسَفًا.

وفعِل اللازم بابه فَعَلْ ... كفَرَحٍ وكجَوًى وكشَلَلْ

المعنى: يجيء مصدر (فَعِل) اللازم على فعَل قياسًا نحو فرِحَ فَرَحًا، وجَوِي جَوًى [وهو حرقة العشق]، وشَلَّت يده شَلَلاً، وأصله: شَلِلَتْ.

٣ ـ مصدر الفعل الثلاثي اللازم المفتوح العين (أي من باب

«فَعَل») هو (فُعُول) كجلَسَ جُلُوسًا، وقعَدَ قُعُودًا، ووَصَل وُصُولاً، وسجدَ سُجودًا، وركَع رُكوعًا، ونما نمُوًّا، وذلك إذا لم يدل على امتناع أو حركة أو داء أو صوت أو سير أو صناعة.

قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقال: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٦٠] فاستعمل المصدر (صدًّا) لما كان فعله متعديًا، أي يصدون غيرهم.

وقال في موطن آخر: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، فاستعمل المصدر (صُدودًا) لما لم يكن الفعل متعديًا، فالأول بمعنى المنع، والثاني بمعنى الإعراض. (م).

هذا هو الغالب، وقد جاء السماع بغير ذلك في قسم من المصادر نحو لزِمه لُزومًا وورده وُرودًا وجحدته جُحودًا.

٤ ـ **فِعال**: يأتي من (فعَل) اللازم الذي يدل على الامتناع مثل أبى إباءً، ونفَر نِفارًا، وشَرَد شِرادًا، وفرّ فِرارًا، وحَرَنت الدابة حِرانًا.

٥ ـ **فَعَلان**: يأتي من (فعَل) اللازم الذي يدل على الحركة والتقلب والاضطراب نحو طاف طَوَفانًا، جال جَوَلانًا، فار فَوَرانًا، فاض فَيَضانًا، غلى غَلَيانًا. تقول: (غلى الماءُ غليًا) إذا أردت الفعل ولم ترد التقلب والحركة، قال تعالى: ﴿كَٱلْمُهْلِ يَغْلِى فِى ٱلْبُطُونِ ﴿٤٥﴾ كَغَلْىِ ٱلْحَمِيمِ﴾ [الدخان: ٤٥ ـ ٤٦]، فإن أردت الحركة والاضطراب قلت: (غلى الماء غَلَيانًا) فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال.

وتقول: (أعطاه غيضًا من فيض) أي: قليلاً من كثير، فلما لم يكن فيه دلالة على حركة واضطراب قلت: (فَيْضًا)، فإن أردت الدلالة على الحركة والاضطراب قلت: (فاض النهر فَيَضانًا).

وتقول: (حَيَّ الرجل حياةً طيبة) والحياة مصدر للفعل (حَيَّ) وهي نقيض الموت، فإن أردت الحركة والاضطراب قلت: (الحَيَوان)، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٤] لما أراد فيها معنى الحركة والتقلب، وأن الدنيا بالنسبة للحياة الآخرة كأنها سكون وهمود بناها على (فَعَلان) للدلالة على كمال الحياة ثَمَّ. (م).

وفعَل اللازم مثل قعدا ... له فُعول باطّراد كغدا
ما لم يكن مستوجبًا فِعالا ... أو فعَلانًا فادرِ أو فُعالا
فأول لذي امتناع كأبى ... والثاني للذي اقتضى تقلبا

المعنى: يأتي مصدر (فَعَل) اللازم على (فُعول) نحو (قعَدَ قُعودًا) و(غدا غُدُوًّا)، وهذا يكون في الحالة التي لا يستوجب فيها الفعل مصدرًا آخر على وزن (فِعال) أو (فَعَلان) أو (فُعال)، فالذي استحق أن يكون مصدره على (فِعال) هو كل فعل دل على امتناع نحو (أبى إباءً)، والذي استحق أن يكون مصدره على (فَعَلان) هو كل فعل دل على تقلب.

٦ ـ فُعال: يأتي من (فعَل) اللازم الذي يدل على الداء أو

الصوت، فمثال الداء: سعَل سُعالاً، وزكَم زُكامًا، وصدَع صُداعًا، ورعف الأنف رُعافًا.

ومثال الصوت: نعب الغراب نُعابًا، ونبح الكلب نُباحًا، وصرخ صُراخًا، ونعق نُعاقًا. ونحوه رُغاء ومُواء وعُواء.

تقول: (البُكى) إذا أردت الدموع. يقول كثير عزة:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكى

وأما البكاء فهو الصوت الذي يكون معه.

نقول: (عَطِش عَطَشًا)، فإذا كان العطش يعتريه كثيرًا قالوا: (به عُطاش).

وتقول: (قاء يقيءُ قَيْئًا) فإذا كان القيء يعتريه كثيرًا قالوا: به قُياء.

وتقول: (مشى الرجل مشيًا) و (مشى بطنه مُشاءً) إذا كان داءً.

وتقول: (دار الشيء دوَرانًا)، وأما (الدُّوار) فهو يأخذ بالرأس.

والصُّفْرة من الألوان المعروفة، وأما (الصُّفار) فهو داء في البطن.

وقد تأتي الأدواء على غير (فُعال) كالحَبَط والرَّمَد والوَجَع. (م).

٧ ـ فَعيل: يأتي من (فعَل) اللازم الذي يدل على السير أو الصوت، فمثال السير: رحَلَ رحيلاً، وذَمل البعير ذَميلاً (الذميل: سير للإبل لين سريع)، ودبَّ دبيبًا.

ومثال الصوت: صهلتِ الخيل صَهيلاً، ونعب الغراب نَعيبًا،

وهدر الماء هَديرًا، وأزّت القدر أزيزًا: غلت من شدة النار. ومثله زئير ونقيق.

وقد يجتمع (فُعال وفَعيل) مصدرين لفعل واحد مثل: صرخ صُراخًا وصَريخًا، ونعق نُعاقًا ونَعيقًا، ونعب الغراب نُعابًا ونَعيبًا، ونَهيق الحمار ونُهاقه، ونَبيح الكلب ونُباحه.

وإذا اتفق أن يكون للصوت وزنان: فَعيل وفُعال فالذي يبدو أن (فُعالاً) أبلغ من (فعيل) وأقوى، وذلك لأن مدة الألف أطول من مدة الياء، وأن فتح الفم بالألف أوسع من فتحه بالياء. ونظير ذلك في الصفات فعيل وفُعال نحو طويل وطُوال، فمن المعلوم أن (فُعالاً) أبلغ من (فعيل) في الوصف، فطُوال أبلغ من طويل، وعُجاب أبلغ من عجيب، وكُرام أبلغ من كريم، وشُجاع أبلغ من شَجيع، وعُراض أبلغ من عريض. (م).

للدا فُعال أو لصوت وشملْ سيرًا وصوتًا الفعيل كصَهِلْ

المعنى: ما استحق أن يكون مصدره على (فُعال) هو كل فعل دل على داء أو صوت. وأما (فعيل) فيأتي مصدرًا لما دلّ على سير أو صوت.

٨ ـ فُعولة وفَعالة: مصدران للفعل الثلاثي من باب (فعُل) ولا يكون إلا لازمًا، فالأول نحو سهُل سُهولةً، وصعُب صُعوبةً، وخشُن خُشونةً، وعذُب عُذوبةً، والثاني نحو جزُل جَزالةً، وفصُح فَصاحةً، وضخُم ضَخامةً، وكرُم كَرامةً، وظرُف ظَرافةً.

فُعولة فَعالة لفعُلا كسهُل الأمر وزيد جزُلا

المعنى: إذا كان الفعل على (فعُل) كان مصدره على (فُعولة) أو (فَعالة) نحو (سهُل سُهولةً) و(جزُل جَزالةً).

٩ ـ فِعالة: يأتي مما يدل على حرفة أو صناعة أو ولاية نحو حاك حِياكة، وزرع زِراعة، وصنع صِناعة، وتجَر تِجارة، وأمر إمارة، ووليَ وِلاية.

فالعرب تجعل (الكتاب) مثلاً مصدرًا للفعل (كتبَ) فإذا أرادت الصناعة قالت: (الكتابة). وتقول: (صبغت الثوبَ صبْغًا) فإذا أرادت الصناعة قالت: (الصباغة). وتقول: (حجب الشيء يحجبه حجبًا وحجابًا) أي ستره ومنعه، فإذا أرادوا الولاية قالوا (حجابة)، ومنه حجابة الكعبة وهي سدانتها وتولي حفظها.

وتقول: السقي مصدر الفعل (سقى) فإذا أردت الولاية قلت: (السقاية). ومنه سقاية الحاج، قال تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [التوبة: ١٩]، وسقاية الحاج سقيهم الشراب.

ومنه (المعرفة) مصدر الفعل (عرف) فإذا أردت الولاية قلت: (العِرافة). (م).

١٠ ـ فُعْلة: فيما دل على لون نحو حَمِر حُمْرة، وصَفِر صُفْرة، وخَضِر خُضْرة، وزَرِق زُرْقة، وسَمِر سُمْرة، وشَقِر وشُقْرة.

١١ ـ ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي، وما ورد على خلاف ذلك فليس بمقيس، بل يقتصر فيه على السماع نحو سخِط سُخْطًا، والقياس: سَخَطًا، ورضي رِضًا،

وذهب ذَهابًا [القياس ذَهيبًا لدلالته على السير]، وشكر شُكرًا وشُكْرانًا [القياس: شَكْرًا بفتح الشين وتسكين الكاف لتعديه كضرب]، وعظُم عَظَمة [قياسه عَظامة أو عُظومة]، وحزِن حزنًا، وجَحَد جحودًا، ولَزِمه لزومًا، وورَدَه ورودًا.

وما أتى مخالفًا لما مضى فبابه النقل كسُخْط ورِضى

المعنى: ما ورد على خلاف ما سبق ذكره ليس بمقيس، وإنما يقتصر فيه على السماع نحو (سَخِط سُخطًا، ورضِيَ رِضًى).

ثانيًا ـ مصدر الفعل فوق الثلاثي:

كل فعل جاوز ثلاثة أحرف ولم يبدأ بتاء زائدة فالمصدر منه يكون على وزن ماضيه، بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره. فإن كان رباعي الأحرف كسر أوله فقط نحو (أكرم إكرامًا، وزلزل زِلزالاً).

وإن كان خماسي الأحرف أو سداسيها كسر ثالثه أيضًا تبعًا لكسر أوله نحو انطلق انطلاقًا، واحرنجم احرنجامًا، واستغفر استغفارًا، واطمأنّ اطمئنانًا.

فإن بدئ أوله بتاء زائدة يصرْ ماضيه مصدرًا بضم رابعه مثل تكلّم تكلُّمًا، وتساقط تساقُطًا، وتزلزل تزلزُلاً.

إلا إذا كان الآخر ألفًا فيجب قلبها ياءً وكسر ما قبلها نحو (توانى توانيًا، وتلقّى تلقّيًا).

مصادر أفعل وفعّل وفاعل:

١ ـ ما كان على وزن (أفعل) صحيح العين فمصدره على وزن

(إفعال) نحو أدخل إدخالاً، وأجمل إجمالاً، وأكرم إكرامًا، وأحسنَ إحسانًا.

فإن اعتلّت عينه نحو (أقام وأعان وأبان) جاء مصدره على وزن (إفالة) كإقامة وإعانة وإبانة، نقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة، وحذفت العين، وعوّض عنها تاء التأنيث غالبًا. فـ (إقامة) أصلها (إقوَام) نقلت حركة الواو - وهي الفتحة - إلى القاف، ثم حذفت الواو، وهي عين الكلمة، تخلصًا من التقاء الساكنين [حرف العلة والألف] فصار: إقام، ثم زيدت تاء التأنيث في آخره عوضًا عن المحذوف، فصار المصدر (إقامة). وكذا (إعانة، وإبانة) فإن أصلهما: إعوان وإبيان، وفعل بهما ما فعل بـ (إقامة).

وقد تحذف هذه التاء من المصدر إذا أضيف كقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

وما كان منه معتل اللام مثل (أعطى وأهدى وأولى) قلبت لامه في المصدر همزة كإعطاء وإهداء وإيلاء. والأصل (إعطاو، وإهداي، وإيلاي)، وكذلك (عطاء) أصله (عَطاي) قلبت الواو والياء همزة لوقوعهما بعد ألف زائدة.

وإذا جاء مصدر (أفعل) على (فَعال) بفتح الفاء وتخفيف العين نحو (أنبت نباتًا، وأعطى عطاءً، وأثنى ثناءً) فهذا اسم مصدر لا مصدر، لنقصان حروفه عن أحرف فعله.

٢ - ما كان على وزن (فَعّل) - بتشديد العين المفتوحة - صحيح

اللام غير مهموزها، فمصدره على (تفعيل) نحو (عظّم تعظيمًا، وعلّم تعليمًا، وكلّم تكليمًا، وقدّس تقديسًا).

وقد يجيء على (تَفْعِلة) قليلاً نحو جرّب تجربةً، وذكّر تذكرةً، وبصّر تبصرةً، وكمّل تكملةً، وفرّق تفرقةً.

فإن اعتلت لامه نحو (وصّى وسمّى وزكّى) جاء مصدره على وزن (تَفْعِلة) كتوصية وتسمية وتزكية، خفف بحذف ياء التفعيل وعوّض منها التاء.

وإن همزت لامه نحو (جزّأ وخطّأ وبرّأ) فمصدره على (تفعيل) وعلى (تَفعِلة) نحو تجزيء وتجزئة، وتخطيء وتخطئة، وتبريء وتبرئة، وذلك بأن يحذف ياء التفعيل ويعوض عنها التاء فيصير مصدره على (تَفْعِلة).

وسمع مصدر (فعّل) على (فِعّال) ـ بكسر الفاء وتشديد العين مفتوحة ـ كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨] أي تكذيبًا.

وجاء مصدره أيضًا على (تَفْعال) بفتح الفاء نحو ردّدَ تَردادًا، وكرّرَ تَكرارًا، وجوّلَ تَجوالاً، وطوّفَ تَطوافًا. ويكون هذا المصدر للتكثير والمبالغة.

وكل ما ورد من مصادر (فعّل) على غير التفعيل يحفظ ولا يقاس عليه.

وغيرُ ذي ثلاثة مقيسُ مصدرِه كقُدّس التقديسُ

المعنى: غير الأفعال الثلاثية الأحرف مصدرها قياسي. فما كان على وزن (فَعَّل) فمصدره على (تفعيل) مثل: قَدّس تقديسًا.

وزكّـه تـزكـيـةً وأجـمـلا إجـمـال مـن تـجـمُّـلاً تـجـمّـلا

المعنى: وإن كان معتلّاً فمصدره على (تَفْعلة) نحو (زكّى تزكيةً)، وإن كان على وزن (أفعل) فمصدره على (إفعال) نحو (أجمل إجمالاً)، وإن كان على وزن (تفعّل) فقياس مصدره على (تفعُّل) نحو (تجمّل تجمُّلاً).

واستـعـذ استـعـاذةً ثـم أقـم إقـامـةً وغـالـبًـا ذا الـتـا لـزم

المعنى: وإن كان الفعل على صيغة (استعاذ) فمصدره على (استعاذة)، وإن كان على صيغة (أقام) فمصدره على (إقامة)، وغالبًا ما يلزمها تاء التأنيث.

٣ ـ ما كان على وزن (فاعلَ) فمصدره على (فِعال ومُفاعلة) نحو دافع دِفاعًا ومُدافعةً، وجاور جِوارًا ومُجاورةً، وخاصم خِصامًا ومُخاصمةً.

وما كان فاؤه من هذا الوزن ياءً نحو (ياسر، ويامن) جاء مصدره على وزن (مفاعلة) نحو ياسر مُياسرةً، ويامن مُيامنةً، وامتنع مجيء مصدره على (فِعال).

لـفـاعـلَ الـفِـعـالُ والـمـفـاعَـلـهْ وغـيـر مـا مـر الـسـمـاع عـادلـهْ

المعنى: كل فعل على وزن (فاعلَ) فمصدره (فِعال ومفاعَلة). وما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مرّ يحفظ ولا يقاس عليه.

فائدة:

اعلم أن (الفيعال) هو القياس لمصدر (فاعل)، فهو أصل الفِعال،

خفّف بحذف يائه وأهمل في الاستعمال. وإنما كان قياس مصدر فاعلَ هو (الفعال) لأن المصدر الرباعي الأحرف يبنى على ماضيه وزيادة ألف قبل آخره، فالأصل في الفيعال: فاعال، مبنيًّا على (فاعلَ) كسرت فاؤه، فانقلبت الألف بعدها ياءً مراعاة للكسرة قبلها.

مصدر (فَعْلَلَ) والملحق به:

ما كان على وزن (فعللَ) وما ألحق به فمصدره على (فَعْلَلة) نحو دحرج دحرجةً، وزخرفَ زخرفةً، وزمجرَ زمجرةً، وطمأنَ طمأنةً. ومثال ما ألحق به: جلبب جلببةً، وسيطر سيطرةً.

فإن كان مضاعفًا جاء على وزن (فِعلال) و(فَعللة) كزلزلَ زِلزالاً وزَلْزَلةً، ووسوسَ وِسْواسًا ووَسْوَسةً.

فِعْلالٌ او فَعْلَلةٌ لفَعْلَلا واجعل مقيسًا ثانيًا لا أولا

المعنى: مصدر فَعْلَلَ: فِعْلال أو فَعْلَلة نحو (زلزل زِلْزالاً وزَلْزَلةً). والقياس فَعْلَلة.

مصدر ما كان على خمسة أحرف:

إذا كان الفعل مبدوءًا بهمزة الوصل كسر ثالثه وزيد ألف قبل آخره، فمصدر انفعل: انفعال، كانطلقَ انطلاقًا، وانقلبَ انقلابًا، وانفردَ انفرادًا.

ومصدر افتعل: افتعال، كاجتمع اجتماعًا، واختلف اختلافًا، واشترك اشتراكًا.

ومصدر افعلَّ: افْعِلال، كاحمرَّ احمِرارًا، واصفرَّ اصفِرارًا، وابيضَّ ابيِضاضًا.

ومصدر تفعّل: تفعُّل، كتكسّرَ تكسُّرًا، وتجمّلَ تجمُّلاً، وتعلّمَ تعلُّمًا، وتقلّبَ تقلُّبًا.

ومصدر تفاعلَ: تفاعُل، كتصالحَ تصالُحًا، وتعادلَ تعادُلاً، وتجاذبَ تجاذُبًا.

ومصدر تفعلل: تفَعْلُل، كتدحرجَ تَدَحْرُجًا، وتلملمَ تَلَمْلُمًا، وتبعثرَ تَبَعْثُرًا.

وما كان من هذه الأفعال معتلّ الآخر مبدوءًا بهمزة الوصل يقلب آخره همزة كانطوى انطواءً، واقتدى اقتداءً.

وما كان معتلّ الآخر من وزني (تفعّل وتفاعل)، تقلب ألفه ياءً ويكسر ما قبلها نحو (تأنّى تأنّيًا، وتغاضى تغاضيًا).

وما يلي الآخر مُدّ وافتحا مع كسر تلو الثاني مما افتتحا
بهمز وصل كاصطفى وضمّ ما يربع في أمثال قد تلملما

المعنى: ما يليه الآخر (يقع بعده الحرف الأخير) مدّه وافتحه، واكسر الحرف الذي يتلو الثاني (وهو الحرف الثالث) من كل فعل خماسي أو سداسي مبدوء بهمزة وصل، فينشأ من هذا كله المصدر القياسي نحو (اصطفى اصطفاءً). وبمعنى آخر: إن كان في أوله همزة وصل كسر ثالثه وزيد ألف قبل آخره سواء كان على وزن انفعل أم افتعل أم استفعل.

ومصدر الخماسي الذي يكون على وزن (تفعلل) مثل (تلملم) يكون بضم ما يربع فعله، أي يضم ما يكون رابعًا نحو (تلملمَ تلملُمًا).

مصدر ما كان على ستة أحرف:

إذا كان الفعل سداسيًّا كسر ثالثه وزيد ألف قبل آخره، فمصدر (استفعل): استفعال، كاستخرج استخراجًا، واستغفر استغفارًا، واستفهم استفهامًا.

ومصدر(افعللَّ): افعِلّال، كاطمأنّ اطمئنانًا، واكفهرَّ اكفهرارًا، واشمأزَّ اشمئزازًا.

ومصدر(افعنلل): افعنلال، كافرنقع افرنقاعًا.

ومصدر(افعوعل): افعيعال، كاعشوشب اعشيشابًا، واخشوشن اخشيشانًا، واحدودب احديدابًا.

ومصدر (افعالَّ): افعيلال نحو (اخضارَّ اخضيرارًا، واحمارَّ احميرارًا).

فإذا كان الفعل الذي على وزن (استفعل) معتل العين فإنه يحدث فيه ما حدث في المصدر (إفعال)، أي تنقل حركة عينه إلى فاء الكلمة وتحذف ويعوض عنها تاء التأيث لزومًا، مثل استشار استشارةً، واستقام استقامةً، واستعاذ استعاذةً، والأصل: استِعْواذًا، فنقلت حركة الواو إلى العين وهي فاء الكلمة وحذفت، وعوض عنها التاء فصار (استعاذةً).

المصادر السماعية غير الثلاثية:

ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مر يحفظ ولا يقاس عليه، كقولهم في مصدر حوقل: حيقالاً، القياس حوقلةً، وقولهم في مصدر تفعَّلَ: تِفِعّالاً نحو تملّق تِمِلّاقًا، والقياس تَمَلُّقًا.

وغير ما مر السماع عادلهْ

اسم المرة:

ويسمى مصدر المرة، ومصدر العدد، وهو مصدر يدل على وقوع الحدث مرة واحدة نحو (أكلت اليوم أكْلَة)، والمصدر الأصلي: أكْلاً، و(سجدت سَجْدة)، والمصدر الأصلي: سُجودًا، و(ضربته ضَرْبة)، والمصدر الأصلي: ضَرْبًا، و(دفعت الباب دَفْعَة)، والمصدر الأصلي: دَفْعًا.

- ويبنى على وزن (فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين إذا كان الفعل ثلاثيًّا نحو هزّه هَزّةً، ودفعه دَفْعةً، ونفخ نَفْخَةً.

- وإذا كان المصدر مختومًا بالتاء في الأصل كانت الدلالة على المرة منه بوصفها بكلمة (واحدة)، ومن أمثلة ذلك أن الفعل (نظر) مصدره الأصلي (نظرة) أي أنه في أصل وضعه اللغوي بنيته الصرفية (فَعْلة)، لذلك حين يستعمل للدلالة على المرة يقال: (نظر إليه نظرةً واحدةً). ونحوه (هفا هفوةً واحدةً)، و(صاح صيحةً واحدة)، و(دعا دعوةً واحدة).

هذا إذا كان المصدر على وزن (فَعْلة) بفتح الفاء، فإن كان

مكسورها أو مضمومها فتحت الفاء للمرة ولم يؤت بالوصف، فاسم المرة من النِّشدة والقُدرة والغَلَبة والسَّرِقة: نَشْدة وقَدْرة وغَلْبة وسَرْقة.

ـ وإذا كان الفعل غير ثلاثي كان اسم المرة منه على وزن المصدر بزيادة تاء في آخره نحو (أغفى المريض إغفاءةً) و (كبّر المصلي تكبيرةً) و (انطلق الطائر انطلاقةً).

وإن كان المصدر غير الثلاثي مختومًا بالتاء في الأصل وصف بما يدل على المرة مثل (استشار استشارةً واحدةً) و (أقام إقامةً واحدةً).

اسم الهيئة:

ويسمى مصدر الهيئة، ومصدر النوع. وهو مصدر يدل على هيئة الفعل حين وقوعه. مثاله: الحديث (إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذِّبْحة) وقولك: (فلان حسن الوِقْفة) و (لاتجلسْ جِلْسة المتكبّر) و (لا تمشِ مِشْيةَ المختال).

ويبنى الثلاثي المجرد على وزن (فِعْلة) بكسر الفاء، نحو (عاش عيشة حسنة، ومات مِيتة سيئة، وفلان حسن الجِلسة، وفلانة هادئة المِشية). ولا صيغة له من غير الثلاثي.

وإذا كان المصدر الأصلي للفعل الثلاثي على وزن (فِعْلة) فلا بد أن يكون مختصًّا بالوصف أو بالإضافة حتى يتحول للدلالة على الهيئة، نحو (نشدت الضالة نِشْدة عظيمة، ونشدت الضالة نِشْدة العظماء).

فالفعل (نشدَ) مصدره الأصلي (نِشْدة) وتم تحويله للدلالة على الهيئة بواسطة وصفه بكلمة (عظيمة)، وبالإضافة إلى كلمة (العظماء).

والفعل (خدمَ) مصدره الأصلي (خِدْمة)، وحين نقول: (خدمتُ طلاب العلم خِدمة المخلصين) دل على الهيئة.

ونحوه (عاش عيشة حسنة، ومات مِيتة سيئة، جلس الولد جِلْسة أبيه، ومشى مِشْيةَ المتكبر).

وشذ بناء (فِعْلة) من غير الثلاثي كقولهم: (فلانة حسنة الخِمرة، وفلان حسن العِمّة) أي الاختمار والتعمّم، فبنوهما من الفعلين: اختمر وتعمّم.

وفَعْلة لمرة كجَلْسةْ وفِعْلة لهيئة كجِلْسةْ
في غير ذي الثلاث بالتا المرهْ وشذ فيه هيئة كالخِمرهْ

المعنى: اسم المرة من الفعل الثلاثي هو (فَعْلة) نحو (جَلْسة)، وإذا أريد بيان اسم الهيئة منه قيل (فِعْلة) نحو (جِلْسة).

واسم المرة من غير الثلاثي بزيادة تاء التأنيث على المصدر. وشذ بناء اسم هيئة منه نحو (اختمر خِمرةً).

المصدر الميمي:

هو مصدر مبدوء بميم زائدة في غير المفاعلة، لأن المصادر التي على وزن مفاعَلة كمجاهَدة لا تسمى مصادر ميمية. وأما طريقة صياغته فهي على النحو الآتي:

- إذا كان الفعل مثالاً واويًّا صحيح اللام كان مصدره الميمي على وزن (مَفْعِل) بكسر العين مثل وعد موعِدًا، وورد موردًا، ووقعَ موقِعًا، ووقف موقِفًا.

ـ وإذا كان الفعل ثلاثيًّا، وليس مثالاً واويًّا، كان مصدره الميمي على وزن (مَفعَل) بفتح العين مثل قتلَ مقتَلاً، وركبَ مركَبًا، وسعى مسعًى.

ـ وإذا كان الفعل غير ثلاثي كان مصدره الميمي على وزن اسم المفعول، أي إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، مثل (اعتقدت خيرَ مُعتقَد) و(اجتمع مُجْتَمَعًا)، وقال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠] فـ (مُدخَل) و(مُخرَج) كلاهما مصدر ميمي، وقال: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩].

ـ وقد تزاد على صيغة المصدر الميمي تاء في آخره مثل مَضرّة ومَسرّة ومَوجِدة ومَوعِظة ومَفْسَدة ومَسْغَبة.

فائدة:

يرى النحاة أن معنى المصدر الميمي لا يختلف عن المصادر الأخرى، غير أن الذي يبدو أن هذا المصدر لا يطابق المصدر الآخر في المعنى تمامًا، وإلّا فما اختلفت صيغته، فالمصير ـ مثلاً ـ لا يطابق الصيرورة، والمرجع لا يطابق الرجوع أو الرجع، والمفرّ ليس معناه الفرار تمامًا، والمساق لا يطابق السَّوْق.

إن المصدر الميمي ـ في الغالب ـ يحمل معه عنصر الذات، بخلاف المصدر غير الميمي فإنه حدث مجرد من كل شيء، فقوله تعالى: ﴿وَإِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الحج: ٤٨]، لا يطابق (إليّ الصيرورة)، فإن المصير يحمل معه عنصرًا ماديًّا، وإن كلمة (مُنقلَب) في قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] لا تطابق (انقلاب)

في المعنى، فالانقلاب حدث مجرد والمنقلب يحمل معه ذاتًا، والمساق في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٣٠] يختلف عن قولنا: (إليه السَّوق)، فإن (المساق) يحمل معه ذاتًا تساق، بخلاف السَّوق الذي يدل على فعل السَّوق مجردًا، وكذلك الحياة والمحيا، والموت والممات، والنوم والمنام.

فالمصدر غير الميمي حدث غير ملتبس بشيء آخر، أما المصدر الميمي فإنه مصدر ملتبس بذات في الغالب.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن المصدر الميمي في كثير من التعبيرات يحمل معنى لا يحمله المصدر غير الميمي.

فإن (المصير) مثلاً يعني نهاية الأمر، بخلاف الصيرورة، قال تعالى: ﴿وَإِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الحج: ٤٨]، وقال: ﴿فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [إبراهيم: ٣٠] أي: منتهى أمركم، وتقول: (مصير الخشب رماد) أي: نهاية أمره، ولا تقول: (صيرورة الخشب رماد) للمعنى نفسه.

وتقول: (صيرورة الذهب خاتمًا أمرٌ سهل) وتقول: (يعجبني صيرورتك رجلاً) ولا تقول: (مصيرك رجلاً) فالمصير معناه نهاية الأمر، بخلاف الصيرورة.

ومثله (المآب) و(الإياب)، فإن المآب يعني نهاية الأوب، وأما الإياب فإنه الرجوع ولا يعني منتهى الأوب، قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ أَدْعُوا۟ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٦].

ومثله المنقلَب والانقلاب، فإن المنقلَب يعني خاتمة الأمر وعاقبته، أما الانقلاب فإنه يعني التغير المعاكس، قال تعالى: ﴿وَمَآ

أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦] أي: عاقبة ومصيرًا، وقال: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] أي: عاقبة أمرهم ونهايتهم. وأنت ترى أنه لا يحسن ههنا وضع (الانقلاب) موضع (المنقلب).

ومثله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [النجم: ٣٠] أي: منتهى علمهم، أو مقدار علمهم. (م).

المصدر الصناعي:

هو اسم يصاغ من اسم آخر بزيادة ياء مشددة وبعدها تاء مربوطة في آخره. ويكون ذلك في اسم الذات كالحجريّة والإنسانية والحيوانيّة، وفي اسم المعنى كالرجعيّة والانهزاميّة والاشتراكيّة، وفي الأسماء المبنية نحو كيف وكيفيّة، وكم وكمّيّة، وأنا وأنانيّة، والأسماء المشتقة نحو شاعر وشاعريّة، ومفهوم ومفهوميّة، وأفضل وأفضليّة، وأقلّ وأقلّيّة، وفي العبارات نحو رأس مال ورأسماليّة، وما هو وماهيّة، وصيغة الجمع نحو ملائكة وملائكيّة، وصبيان وصبيانيّة، والأسماء الأعجمية نحو ديمقراطيّة، وكلاسيكيّة، وارستقراطيّة.

وحقيقته الصفة المنسوبة إلى الاسم. فالعالميّة: الصفة المنسوبة إلى العالم، والواقعيّة: الصفة المنسوبة إلى الواقع، والإنسانيّة: الصفة المنسوبة إلى الإنسان، ولذلك لا يجوز أن يوصف به.

اسم المصدر:

هو ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث ولم يساوه في اشتماله على جميع أحرف فعله، بل خلت هيئته من بعض أحرف فعله

لفظًا وتقديرًا من غير عوض مثل توضّأ وضوءًا، فكلمة (وضوء) ليست مصدرًا للفعل (توضّأ) لعدم اشتمالها على جميع أحرفه، وإنما مصدره هو (التوضُّؤ)، ولذا فهو اسم مصدر.

والفعل (تكلّم) مصدره هو (التكلُّم)، أما الكلام فهو اسم مصدر لعدم اشتماله على جميع أحرف الفعل (تكلّم).

والفعل (أنبت) مصدره هو (إنبات)، وأما (نبات) في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧] فهو اسم مصدر لعدم اشتماله على جميع أحرف الفعل (أنبت).

وحق المصدر أن يتضمن أحرف فعله بمساواة كتوضّأ توضّؤًا، وتكلم تكلّمًا، وعلِم عِلْمًا، أو بزيادة كقرأ قراءةً، وأكرم إكرامًا، واستخرج استخراجًا.

صياغة اسم الفاعل

هو اسم مشتق يدل على من وقع منه الفعل أو الحدث. فكلمة (كاتب) اسم فاعل يدل على الحدث وهو الكتابة، وعلى الفاعل وهو الذي يقوم بالكتابة.

أولاً ـ صياغته من الفعل الثلاثي: يصاغ من الثلاثي على وزن (فاعِل) ككاتِب ولاعِب. وهذا مقيس في كل ما كان على وزن (فَعَل) ـ بفتح العين ـ سواء كان متعدّيًا نحو ضرب فهو ضارب، وأخذ فهو آخذ، أم لازمًا نحو جلَس فهو جالِس، وخرَج فهو خارِج.

ثانيًا ـ إذا كان الفعل على وزن (فَعِل) ـ بكسر العين ـ وكان متعديًا، فاسم الفاعل منه على وزن (فاعِل) نحو ركِب فهو راكِب، وشرِب فهو شارِب.

كفاعل صغ اسم فاعل إذا من ذي ثلاثة يكون كغَذا

المعنى: صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف على وزن (فاعل) مثل غذا غاذٍ.

❊❊❊

وإذا كان عين الفعل معتلّاً بالألف قلبت في اسم الفاعل همزة. فاسم الفاعل من باع يبيع: بائع، ومن قال يقول: قائل، ومن صام يصوم: صائم.

وقد أتى (فاعل) بقلّة مرادًا به اسم المفعول كقوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] أي: مرضيّة، وكقول الحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

أي: المطعَم المكسوّ. أي: دع المكارم والفضائل لا تطلبها، فإنك غير قادر عليها، لأنها من شأن أولي الهمم والعزم، وأنت معتمد على من يطعمك ويكسوك ويكفيك مؤونة السعي والجد، يذمه بذلك.

وإتيان اسم الفاعل على وزن فاعل قليل في (فعُلَ) بضم العين كقولهم: حمُض فهو حامض، وطهُر فهو طاهر. وقليل أيضًا في (فعِلَ) بكسر العين غير المتعدي نحو أَمِن فهو آمن، وسَلِم فهو سالم، وعقِرت المرأة فهي عاقر.

بل قياس اسم الفاعل من (فعِلَ) المكسور العين إذا كان لازمًا أن يكون على (فَعِل) بكسر العين نحو نضِرَ فهو نَضِرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ، وأشِرَ فهو أشِرٌ، وحذِرَ فهو حَذِرٌ، وفطِنَ فهو فَطِنٌ. أو على (فعلان) نحو عَطِش فهو عطشان، وصَدِيَ فهو صديان، وغَضِب فهو غضبان، أو على (أفعل) نحو سَوِد فهو أسود، وعَوِر فهو أعور، وعَرِج فهو أعرج، وجَهِر فهو أجهر، وهو الذي لا يبصر في الشمس.

وهو قليل في فعُلت وفعِلْ غير معدًّى بل قياسه فعِلْ
وأفعلٌ فعلانُ نحو أشرِ ونحو صديان ونحو الأجهرِ

المعنى: إتيان اسم الفاعل على وزن فاعل قليل في (فَعُلَ) و(فَعِلَ)

اللازم، بل قياسه إذا كان لازمًا أن يكون على (فَعِل) نحو (أشر)، وعلى (أفعل) نحو (أجهر)، وعلى (فعلان) نحو (صديان).

وإذا كان الفعل على وزن (فعُل) بضم العين كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزن (فَعْل) كضَخُم فهو ضَخْم، وشهُمَ فهو شَهْم، وعلى وزن (فعيل) نحو جمُل فهو جميل، وشرُف فهو شريف.

ويقل مجيء اسم فاعله على (أفعل) نحو خضُبَ فهو أخضب، وعلى (فَعَل) نحو بَطُل فهو بَطَل.

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فَعَل المفتوح العين أن يكون على فاعل، وقد يأتي اسم الفاعل منه على غير فاعل قليلاً نحو طاب فهو طيّب، وشاخ فهو شيخ، وشاب فهو أشيب.

وفَـعْـلٌ اولـى وفـعـيـلٌ بـفـعُـلْ كالضخم والجميل والفعل جمُلْ
وأفـعـل فـيـه قـلـيـل وفَـعَـلْ وبسوى الفاعل قد يغنى فَعَلْ

المعنى: إذا كان الفعل على وزن (فَعُل) كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزن (فَعْل) كضَخْم، وعلى وزن (فعيل) نحو (جَمُل) فهو جميل.

ويقل مجيء اسم الفاعل من (فَعُلَ) على وزن (أفعل)، وعلى وزن (فَعَل). وقد يأتي اسم الفاعل من (فَعَل) المفتوح العين على غير صيغة فاعل قليلاً نحو طاب فهو طيّب، وشاخ فهو شيْخ.

٢ ـ صياغته من غير الثلاثي: يكون اسم الفاعل من المزيد الثلاثي ومن الرباعي ـ مجردًا ومزيدًا ـ على وزن مضارعه مع إبدال حرف

المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل آخره مثل مُكرِم ومُعظِّم ومُجتمِع ومُتكلِّم ومُستغفِر ومُتدحرِج ومُحرنجِم ومُقشعِرّ ومُنقاد ـ أصلها مُنقَوِد ـ ومُهتاج ـ أصلها مُهتَيِج ـ ومُعين ـ أصلها مُعوِن ـ ومُستفيد ـ أصلها مُستفْيِد ـ.

وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمُواصِل
مع كسر متلوّ الأخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا

المعنى: زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة ميم مضمومة في أوله وكسر ما قبل الآخر نحو المُواصِل.

وإن بنيته من أبواب (أفعل وانفعل وافتعل) المعتلات العين، فإن كانت عين الفعل معَلّة أعللتها في اسم الفاعل تبعًا لمضارعه، فاسم الفاعل من أعان يُعين: مُعين، ومن استعان يستعين: مُستعين، ومن انقاد ينقاد: مُنقاد، ومن احتال يحتال: مُحتال. وإن كانت غير معلّة لم تعلّها في اسم الفاعل، تتبع في ذلك مضارعه. فاسم الفاعل من أحوج: مُحْوِج، ومن أخول: مُخْوِل، ومن أعول: مُعْوِل [أي: رفع صوته بالبكاء والصياح]،ومن اجتور: مجتوِر [أي: متجاور]، ومن اعتون: معتوِن [أي: متعاون]، ومن استصوب: مستصوِب،ومن استنوق: مستنوِق.

فاسم الفاعل ـ كما ترى ـ تابع لمضارعه صحة واعتلالاً.

وإن بنيت اسم الفاعل من فعل معتلّ اللام، وكان مجردًا من (أل) والإضافة، حذفت لامه في حالتي الرفع والجر نحو (هذا رجلٌ داعٍ

إلى الخير ـ تمسك برجل هادٍ إلى الحق) وهو على هذا اسم منقوص. ومثله يمشي ماشٍ، ويصلي مصلٍّ، وينحني منحنٍ.

وهناك أفعال اشتق منها اسم الفاعل على غير القواعد السابقة وهي قليلة جدًّا، فاسم الفاعل من (أسهب): مُسهَب بفتح الهاء، والقياس كسرها، ومن (أحصن): مُحصَن بفتح الصاد، والقياس كسرها أيضًا.

كما وردت أفعال رباعية اشتق اسم الفاعل منها على وزن (فاعل) شذوذًا مثل أيفع فلان فهو يافع، وأمحل المكان فهو ماحل، وأعشب المكان فهو عاشب.

فوائد:

١ ـ إن اسم الفاعل يدل على الحدث والحدوث وفاعله:

ويقصد بالحدث معنى المصدر، وبالحدوث ما يقابل الثبوت، فـ (قائم) ـ مثلاً ـ اسم فاعل يدل على القيام وهو الحدث، وعلى الحدوث أي التغير، فالقيام ليس ملازمًا لصاحبه، ويدل على ذات الفاعل، أي صاحب القيام.

ولا تناقض بين هذا القول وبين قولنا: إن الاسم يدل على الثبوت، وإنما يقع اسم الفاعل وسطًا بين الفعل والصفة المشبهة، فالفعل يدل على التجدد والحدوث، فإن كان ماضيًا دل على أن حدثه تم في الماضي، وإن كان حالاً أو استقبالاً دل على ذلك، أما اسم الفاعل فهو أدوم وأثبت من الفعل ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة، فإن كلمة (قائم) أدوم وأثبت من قام أو يقوم، ولكن ليس

ثبوتها مثل ثبوت (طويل) أو (دميم) أو (قصير) فإنه يمكن الانفكاك عن القيام إلى الجلوس أو غيره، ولكن لا يمكن الانفكاك عن الطول أو الدمامة أو القصر.

وإليك مثالاً يوضح ثبوت اسم الفاعل بالنسبة للفعل، فقد تسأل طالبًا: أتنجح هذا العام؟ فيقول لك: أنا ناجح، أي: كأن الأمر قد تم وانتهى وثبت لصاحبه وإن لم يكن كذلك. فكلمة (ناجح) دل على الثبوت، بعكس (تنجح). وتقول: ألا ينام أخوك؟ فتقول: هو نائم.

قال تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢] فعدل عن (ضيّق) إلى (ضائق) ليدل على أنه ضيق عارض غير ثابت؛ لأن الرسول عليه الصلاة والسلام كان أفسح الناس صدرًا.

ومثله قولك: (زيد سيّد وجواد) تريد السيادة والجود الثابتين المستقرين، فإذا أريد الحدوث قلت: سائد وجائد.

وإذا أردت أن تحول الصفة المشبهة من الدلالة على الثبوت إلى الحدوث حولتها إلى اسم فاعل، فإذا أردت ثبوت الوصف قلت: (حسَن) وإذا أردت حدوثه قلت: (حاسن).

٢ - يجيء اسم الفاعل للأزمنة الآتية:

أ - المُضيّ: وذلك كقوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠] أي: فطرَ. وتقول: (هذا قاتلُ زيدٍ) أي: قتله.

ب - الحال: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدّثر: ٤٩]، وقولك: (ما لك واقفًا؟) فإن اسم الفاعل في هذين المثالين يدل على الحال.

ج ـ **الاستقبال**: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] أي: سأجعل، وقوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩].

د ـ **الاستمرار**: نحو قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ . . . تُجْزَوْنَ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٥ ـ ٩٦] ففلقُ الحب والنوى مستمر، وفي كل يوم يَفلق الله الإصباح.

هـ ـ **الدلالة على الثبوت**: وذلك كقولك: (واسع الفم، وبارز الجبين، وجاحظ العينين). وهو في هذه الأمثلة ونحوها يدل على الثبوت كالصفة المشبهة، بل هو صفة مشبهة.

٣ ـ قد يدل اسم الفاعل على النسب إلى الشيء:

كقولهم لذي الدرع: دارع، ولذي النبل: نابل، ولذي الرمح: رامح. ومنه قولهم: رجل تامر، أي: ذو تمر، ولابن، أي: ذو لبن.

ومن ذلك ما كان على (فاعل) أو (مُفعِل) من الصفات التي تختص بالمؤنث بغير هاء التأنيث نحو: حائض وطالق ومرضع، إذ قد يأتي (فاعل) وصفًا للمؤنث بمعنيين فتثبت الهاء في أحدهما وتسقطه من الآخر لاختلاف المعنى فيقال مثلاً:

(امرأة طاهر) من الحيض، و(امرأة طاهرة) نقية من العيوب، وكذلك (امرأة حامل) من الحبل، و(حاملة) على ظهرها أو تحمل شيئًا ظاهرًا، و(امرأة قاعد) إذا قعدت عن المحيض، و(قاعدة) من القعود، ففرق بينهما بالتاء لافتراق المعنيين.

وقد يكون دخول التاء وسقوطها لغير ذلك كحائض وحائضة، وطالق وطالقة، ومرضع ومرضعة، وذلك أنه إذا كان بغير التاء فهو للنسب كحائض بمعنى: ذات حيض، وفي الحديث: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار» فإن المراد به الموصوفة بكونها من أهل الحيض لا من يجري دمها، أما التي يجري دمها فهي الحائضة. ومرضع بمعنى: ذات إرضاع، وبالتاء على إرادة الفعل.

فالمرضع من كان لها لبن رضاع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به، وأما المرضعة فهي التي في حال الإرضاع مُلقِمة ثديها للصبي. قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢] وهو أبلغ من (مرضع) في هذا المقام، فإن المرأة قد تذهل عن الرضيع إذا كان غير مباشر للرضاعة، فإذا التقم الثديَ واشتغلت برضاعه لم تذهل عنه إلا لأمر هو أعظم من اشتغالها بالرضاع. (م).

صيغ المبالغة

تعريفه: هي أسماء تشتق من الأفعال للدلالة على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة فيه، ومن ثم سميت صيغ مبالغة. وهي لا تشتق إلا من الفعل الثلاثي.

ولها عدة أوزان أشهرها خمسة وهي:

١ ـ فَعّال: نحو علّام وأكّال وهمّاز ومَشّاء: قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ [القلم: ١٠ ـ ١٢].

فائدة:

إن الشيء إذا كرر فعله بني على (فَعّال). وقيل: إن فعّالاً في المبالغة منقول عن فعّال في الصناعة.

ومن المعلوم أن العرب تنسب إلى الحرف والصنعة بصيغة فعّال غالبًا كالنجّار والطحّان والنسّاج واللحّام.

فعندما تقول: (هو كذّاب) كان المعنى كأنما هو شخص حرفته الكَذِب، كالنجار الذي حرفته النجارة. وعندما تقول: (هو صبّار) كأنما هو شخص حرفته وصنعته الصبر.

وهذا البناء يقتضي المزاولة والتجديد؛ لأن صاحب الصنعة مداوم على صنعته ملازم لها، فعندما نقول: (هو كذّاب) كان المعنى كأنما

هو شخص حرفته الكذب وهو مداوم على هذه الصنعة كثير المعاناة لها مستمر على ذلك لم ينقطع. (م).

٢ ـ مِفْعال: نحو مِقْدام ومِطْعان ومِئْكال ومِفْضال، وهو لمن اعتاد الفعل أو دام منه، نقول: (رجل مِضْحاك ومِهْذار ومِطْلاق) إذا كان مديمًا للضحك والهذر والطلاق. ومنه قولهم: (إنه لمِنْحار بوائكها)، فـ (منحار) كثير النحر، و(بوائكها) جمع بائكة، وهي الناقة السمينة. ويقولون: (امرأة مِذْكار) إذا كانت تلد الذكور، و(مِئْناث) إذا كانت تلد الإناث.

فائدة:

قيل: إن مفعالاً لمن اعتاد الفعل حتى صار له كالآلة، فالأصل في (مفعال) أن يكون للآلة كالمفتاح وهو آلة الفتح، والمنشار وهو آلة النشر، والمحراث وهو آلة الحرث، فاستعير إلى المبالغة، فعندما نقول: (هو مِهْذار) كان المعنى أنه كأنه آلة للهذر، وحين نقول: (هي مِعْطار) كان المعنى أنها كأنها آلة للعطر... وهكذا.

ومما يُستأنس به في ذلك أنه لا يقبل التأنيث ولا يجمع جمع مذكر سالمًا لمحًا للأصل، فكما لا تقول: مفتاحة ولا منشارة، لا تقول: معطارة ولا مهذارة، ولا يجمع جمع مذكر سالمًا، وإنما يجمع جمع الآلة فتقول: المهاذير والمعاطير، كالمفاتيح والمناشير جمع مفتاح ومنشار. (م).

٣ ـ فَعول: نحو شَكور وحَقود وأَكول وصَبور.